إنّ أيّة دراسة لغويّة لابدَّ من أن تتّجه لدراسة المعنى، لأنّه الغاية والركيزة الأساسيّة التي تسعى إليها في كلّ مستوياتها، لذا كان المعنى وما زال موضع اهتمام علماء العربية مهما تنوّعت مشاربُهم وتعدّدت تخصّصاتهم ، فكلّ دراسة في أيّ فرع من فروع اللغة إنما تهدفُ إلى فهم المعنى وإدراكِه ، وقد أصبح للمعنى مستوى من مستويات التحليل اللغوي أطلق عليه المستوى الدلالي أين تصُبّ فيه روافد الدراسات اللغوية من صوتٍ وصرفٍ ونحوٍ، لذا أصبح المستوى الدلالي من أجلّ علوم اللغة وأدقّها.

1- المبحث الأول : الدراسات الدلالية وبداياتها عند العلماء العرب:

كانت الدراسات الدلالية من أولى فُروع البحث اللساني العربي ظُهورًا عندما جاء الإسلام (القرآن)إلى العرب يتحداهُم في بيانه و إعجازه، حاملاً في طياته ثورةً أدبية، اجتماعية وأخلاقية، ومعرفية ولغوية، فتحدّاهم في أعزّ ما يملكون ويتفاخَرون، فقامت الدراسات حول هذا الكتاب المُعجز، تبحث في دلالاتِ ألفاظِه، فتنوّعت وتعدّدت، وكان منها البحث في غريب ألفاظه، وقد تأسّست هذه الدراسات على منهج وصفيّ استقرائي يتتبّع اللغة في ألفاظها ومُواضعاتها قصد تحديد المعاني و التي يتوقف على فهمها فهم الكتاب[1] ، وتمتد البُحوث الدلالية العربية من القُرون الثالث و الرابع و الخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التاريخ المبكر إنما يعني نضجًا أحرزته اللغة العربية وثقافتها [2].

وكان البحثُ في دلالة الكلمات من أهمّ ما لفت نظر اللغويين العَرب وأثار اهتمامهم ، وتعدّ الأعمال اللغوية المُبكرة عند العرب من مباحث علم الدلالة مثل: تسجيل معاني الغريب في القرآن، و الحديث عن مجاز القرآن، و التأليف في الوجوه و النظائر في القرآن، و إنتاج المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ، وحتى ضبط المصحف بالشكل يعد في حقيقته عملا دلاليا لأن تغيير الضبط يؤدي إلى تغيير وظيفة الكلمة، و بالتالي إلى تغيير المعنى[3].

1) - أحمد نعيم الكراعين ، علم الدلالة بين النظر والتطبيق ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط01،1993،بيروت لبنان، ص84 .
2)- فايز الداية ، علم الدلالة العربي- النظرية والتطبيق- ، دار الفكر، دمشق، 1996.ص06 .
3)- أحمد مختار عمر ، علم الدلالة، عالم الكتب القاهرة، ط06، 2006، ص20 .

وللعُلماء العرب دورٌ كبيرٌ في دراسة المعنى فالمتتبّع للتـّراث اللّغوي العربـي يجـدُ أنّ الأمّة العربيّة لا يقلّ اهتمامها بالقضايا الدّلالية عن غيرها من الأُمم، فقد بلَغَ عُلماء العَرب في بحْث مُشْكلات الدّلالة وقضاياها ما لمْ يبْلُغه عُلماء اللّغات الأُخرى في العُصور المتعاقبة، [1]

ثم إن المتمعّن في التراث اللغوي العربي يُلاحظ أنّ البحث الدّلالي لم يقتصر على اللّغويين فحسب، بل تعدّى ذلك إلى الفُقهاء ، والفلاسفة و المناطقة وغيرهم من دارسي الإعجاز والبلاغة والنّقد والشّرح الأدبي والفنّي، وأغْنواْ مُؤلفاتهم بالبُحوث الدّلالية التي لا يجهلها دارسُ العربية، فالعربُ مثْلُهم في هذا مثل الأُمم الأُخرى، جاءت مباحث الدّلالة عندهم مُوزّعة في مختلف علومها وتُراثها، حيث كان المعْنى هو الوجهة والأساسُ الذي إليه يقْصدُون و به يَعْنون، و تنوعت اهتمامات العرب بعد ذلك فغطت جوانب كثيرة من الدراسة الدلالية ومن ذلك.

أ- اهتمامات اللغويين : ومن بينها :

- محاولة **ابن فارس(ت 395هـ)** الرائدة – في معجمه المقاييس – ربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها.

- محاولة **الزّمخشري (ت538هـ)** – في معجمه أساس البلاغة – التفرقة بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية. و"الفائق في غريب الحديث"

- محاولة **ابن جني** ربط تقلبات المادة الممكنة بمعنى واحد.

- معجم"المُفردات في غريب القرآن" **للرّاغب الأصفهاني (ت502هـ)**، وكتاب **ابنُ قُتيبة (ت276هـ)** في غريب القرآن.

ب- اهتمامات الأصوليين وعلماء الكلام و الفلاسفة و التي تمثلت في :

-عقد الأصوليين أبوابا للدلالات في كتبهم وتناولت موضوعات مثل: دلالة اللفظ، دلالة المنطوق والمفهوم، تقسيم اللفظ من حيث الظهور و الخفاء، العموم والخصوص، التخصيص و التقييد والترادف والتضاد والاشتراك ودلالة التضمن والالتزام والمطابقة. وكانت غاية علماء الأصُول من دراسة المعنى هو الوُصول إلى الحُكم الشّرعي.

1) - أحمد عزوز، نشأة الدراسات الدلالية العربية وتطورها ،مجلة التراث العربي،اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،العدد81- 82 ،2001، ص181

– دراسات و إشارات كثيرة للمعنى في مؤلفات الفارابي وابن سينا وابن رشد والغزالي والخوارزمي وابن حزم وغيرهم.

ج- اهتمامات البلاغيين: تمثلت في دراسة الحقيقة و المجاز، وفي دراسة كثير من الأساليب كالأمر و النهي... وفي نظرية النظم للجرجاني التي تعد بؤرة الدرس الدلالي العربي ، بالإضافة إلى عنايتهم الفائقة بالمعنى السياقي وعلاقة المقال بالمقام[1] . كما تناول البلاغيون العربُ العلاقة بين اللفظ والمَعنى حين تعرُّضهم لمَسْألة الفصَاحة والبيان فأبْرزوا قضيّة الاختلاف والائتلاف بين الحُروف في التّعبير عن المعاني، وتجاوُر الأصوات وما لهُ من دَوْر في فصاحة اللّفظ وتحْسين المعْنى وإيصاله إلى المتلقّي وأهميّتها في إنتاج الخطاب الإقناعي.

ومن الدّارسين الذين تَعرّضُوا للمسائل الدّلالية في التّراث العَربي عُلماء الإعجاز الباقلاني والرمّاني، ومن النقاد **الجاحظ ، وابنُ رشيق** الذي يرى أنّ "اللفظ جسمٌ وروحُه المعنى، وارتباطه كارتباط الرُّوح بالجسم، يضعُف بضعفه ويقوى بقُوّته".[2]

وخلاصة القول أن التناول الدّلالي في الدرس العربيّ امتزج البحثُ فيه بضروب من المعارف المختلفة ، دون أنْ يحمل عُنوانا مُميّزا له استقلالٌ في موضُوعاته ومَعاييره الخاصّة وكثيرةٌ هي الأُسُس والأصُول المُنتشرة هُنا وهُناك، والتي تُشبه وتُضارع ما توصّل إليه علمُ الدّلالة بمفهُومه الحديث وعليه، فجُهود العرب القُدماء في مجال الدّلالة تصبُّ في مسارين كبيرين هما :المُعْجَم العَربي الذي بدأ برسَائل ذات موضُوعات دلالية هي أشبهُ ما تكُون بالحُقول الدّلالية المعرُوفة حديثًا ،كما درسوا العلاقة بين اللفظ والمعنى من حيث الأصْوات والأبنية الصّرفية وشُغلوا بدراسة الاشتقاق وتوسّعوا فيه وما إلى ذلك، ، ولقد كان عبدُ السّلام المسدّي مُحقّا حين قال: «إن التّفكير العربي قد أفْرز نظريّة شُمُولية في الظّاهرة اللّغوية». [3]

1) - أحمد نعيم الكراعين ، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص86 .
2)- ابن رشيق القيرواني،العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت،ط01، 1981؛وينظر: موقع الوراق www.alwaraaq.com ،03 أفريل 2014،الساعة 18:38 .
3)- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط01 ،1971.وينظر أحمد عزوز ،المرجع السابق ، ص181

2- المبحث الثاني : مصطلح الدلالة عند القدماء والمحدثين .

إن ّالحديث عن المصطلح الدّلالي- كيف نشأ وكيف تطوّر- يدعو إلى تحديد المفـــــهوم اللّغوي الأوّل لهذا المصطلح، لأنّ الوضع اللّغوي الذي تصالح عليه أهل اللّغة قديماً، يلقـــي بظلاله الدّلالية على المعنى العلمي المجرّد في الدّرس اللّساني الحديث "فالمصطلح يتشكّل مع نـــــــموّ الاهتمام في أبواب العلم وبالاحتكاك الثقافي [1]، وقد وقع اختلاف بين علماء اللّغة المحدثين في تعيين المصطلح العربي الذي يقابل مصطلح "السيمانتيك" بالأجنبية،

وقد آثر لغويّون آخرون استعمال مصطلح "الدّلالة" مقابلاً للمصطلح الأجنبـــي: "لأنـــه يعين على اشتقاقات فرعية مرنة نجدها في مادة الدّلالة: - الـــدّال- المـــدلول- المـــدلولات- الدّلالات- الدّلالي"[2]، ولأنّه لفظ عامّ يرتبط بالرّموز اللّغوية وغير اللّغويـــة، أمـــا مصـــطلح "المعنى" فلا يعني إلاّ اللّفظ اللّغوي بحيث لا يمكن إطلاقه على الرّمز غير اللّغـــوي، فضـــلاً على ذلك أنّه يعدّ أحد فروع الدرس البلاغي وهو علم المعاني.

فدرءاً للبس وتحديداً لإطار الدّراسة العلمية، استقر رأي علماء اللغة المحـــدثين علـــى استعمال مصطلح "علم الدّلالة"، مرادفاً لمصطلح "السيمانتيك" بالأجنبيـــة وأبعـــدوا مصـــطلح "**المعنى**" وحصروه في الدراسة الجمالية للألفاظ والتراكيب اللغوية وهو مـــا يخـــص "علـــم المعاني" في البلاغة العربية.

2-1/ لفظ الدلالة في القرآن الكريم:

لقد أورد القرآن الكريم صيغة "دلّ" بمشتقاتها في ثمانية مواضع[3] تشترك في إبـــراز مفهوم الصّيغة، وهي تعني الإشارة إلى الشّيء أو الذّات سواء أكان ذلـــك تجريـــداً أم حسّـــاً ويترتّب على ذلك وجود طرفين: طرف دالّ وطرف مدلول؛ هذه الآيات التي ورد ذكر لفـــظ "دلّ" بصيغه المختلفة، تشترك في تعيين الأصل اللغوي لهذا اللفظ وهو لا يختلف كثيراً عن المصطلح العلمي الحديث ودلالته، فإذا كان معنى اللفظ "دلّ" وما صيغ منه في القرآن الكريم يعني الإعلام والإرشاد والإشارة والرّمز، فإن المصطلح العلمي للدلالة الحديثة لا يخرج عن

1)- فايز الداية، علم الدلالة العربي، ، ص77.
2)- فايز الداية ،المرجع نفسه، ص09.
3)- علاء عبد الأمير شهيد ،الدلالة المعجمية والسياقية في كتب معاني القرآن دراسة موازنة ،رسالة دكتوراه ،قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب ، جامعة القادسية ،.2007.ص40- 57 ، (سورة الأعراف 22 ،طه 40 و120،الفرقان 45،القصص12، سبأ7و14،الصف10.)

هذه المعاني إلا بقدر ما يضيف من تحليل عميق للفعل الدّلالي كالبحث عن البنيـــة العميقـــة للتركيب اللغوي بملاحظة بنيته السطحية، أو افتراض وجود قواعد دلالية على مستوى الذهن تكفل التواصل بين أهل اللغة الواحدة، وهو يفسر توليد المتكلم لجمل جديدة لم يكن قد تعلّمها من قبل. كما تنصّ على ذلك القواعد التوليدية التي أشار إليها **تشومســكي** ضـــمن نظريتـــه التوليدية، فما يمتاز به متكلّم اللّغة قدرته على إنتاج وفهم جمل لم يسبق لـــه أن أنتجهـــا أو سمعها من قبل".[1]

2-2/لفظ "دلّ" في معاجم اللغة:

الصّورة المعجمية لأيّ لفظ في اللغة العربية تمثّل المرجعية الأولى لهـــذا اللّفـــظ فـــي القاموس الخطابي، باعتبار دلالته الأولى "فالحالة المعجميّة للألفاظ تمثّل الصورة الأساســـية لمحيطها الدّلالي[2] " ، فلو تتبّعنا لفظ "دلّ"، وما صيغ منه، في معاجم اللّغة المعروفة لألفينـــا دلالته لا تبتعد عن ذلك المجال الذي رسمه القرآن الكريم، فيـــورد **ابـــن فـــارس(ت 395):** «الدّال والمدلول أصلان أحدهما إبانة الشّيء بأمارة تتعلّمها، والآخر اضطراب في الشّـــيء فالأوّل قولهم : دللت فلانا على الطّريق، والدّليل:الأمارة على الشّيء وهو بين الدّلالة والدّلالة والأصل الآخر قولهم تدلدل الشّيء إذا اضطرب. [3]

أمّا **ابن منظور** فيورد قوله حول معاني لفظ دلّ: «الدّليل ما يستدلّ به، والدّليل الـــدال. وقد دلّه على الطّريق يدلّه دلالة بفتح الدّال أو كسرها أو ضمّها والفتح أعلـــى، وأنشـــد أبـــو عبيد: إني امرؤ بالطرق ذو دلالات. والدّليل والدّليلي الذي يدلّك»، ويسوق ابن منظور قول **سيبويه** و**علي** - كرّم الله وجهه- وقد تضمّن قولهما لفظ "دلّ" يقول **سيبويـــــه** :« والـــدليلي علمه بالدّلالة ورسوخه فيها». وفي حديث علي– كرّم الله وجهـــه– فـــي صـــفة الصّـــحابة

1)- عبد القادر الفاسي الفهري ،اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، 1986،ص370، وينظر: عبد الجليل منقور،علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010، ص22-23.

2) - فايز الدّاية ،مرجع سبق ذكره، ص41،و ينظر : علاء عبد الأمير شهيد ،الدلالة المعجمية والسياقية في كتب معاني القرآن دراسة موازنة ،رسالة دكتوراه ،قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب ، جامعة القادسية ،تحت إشراف علي كاظم المشري.2007

3) - أحمد بن فارس أبو الحسين ، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج3،ط02، 1979، ص259-260.قال ابن فارس :ومن الباب دلال المرأة وهو جرأتها في تغنج وشكل ،كأنها مخالفة وليس بها خلاف ،وذلك لا يكون إلا بتمايل واضطراب ،ومن هذه الكلمة فلان يدل على أقرانه في الحرب كالبازي يدل على صيده .

: « ويخرجون من عنده أدلّة" وهو جمع دليل أي بما قد علموا فيدلّون عليه النّاس يعني : يخرجون من عنده فقهاء، فجعلهم أنفسهم أدلّة مبالغة"[1] .

وإلى المعنى ذاته، يشير **الفيروز أبادي** محدّداً الوضع اللّغوي للفظ "دلّ"، فيقول: «... والدالة ما تدلّ به على حميمك، ودلّه عليه دلالة ويثلّثه دلولة فاندل: سدّده إليه... » وقد دلت تدلّ، والدّال كالهدي» [2]، وبهذا الشرح يؤكّد **الفيروز أبادي** ما نصّ عليه **ابن منظور**، من أنّ الأصل اللغوي للفظ "دلّ" يعني هدى وسدّد وأرشد. أمّا **الزّبيدي**، في معجمه فيشرح لفظ "دلّ" لغوياً، فيقول: «... وامرأة ذات دلّ أي شكل تدلّ به» وينقل عن **الأزهري** في كتابه "**التهذيب**" قوله: دللت بهذا الطريق دلالة، عرفته ودلّلت به أدلّ دلالة ثمّ إنّ المراد بالتّسديد إراءة الطّريق، دلّ عليه يدلّه دلالة، ودلولة فاندلّ على الطريق سدّده إليه."

ويترتّب على هذا التصور المعجمي توفّر عناصر الهدي والإرشاد والتّسديد، أي توفّر: مرشِد ومرشَد ووسيلة إرشاد وأمر مرشَد إليه، وحين يتحقق الإرشاد تحصل الدّلالة، وتقابل اللسانيات الحديثة هذا التصور، بتعيين الباثّ والمتلقي ووسيلة الإبلاغ والتواصل وشروطها ثم المرجع المفهومي الذي تحيل عليه الرسالة الإبلاغية.

وتجمع قواميس اللغة على أنّ الدّلالة، تعني الهدي والإرشاد، فدلّه على الشّيء وعليه أرشده وهداه. ومن خلال العرض المعجمي نخرج بثلاثة أمور:

أوّلها: أنّ كلمة دلالة مصدر معنوي كالكتابة والإمارة، وهي مثلّثة الفاء، حيث ذكر **الفيروز أبادي**، وذكر آخرون أنّها تفتح وتكسر وأنّ الفتح أعلى، ويقال فيها أيضا دلولة بالضم وقلب الألف واوا؛

وثانيها: أن الدّال، والدّليل، والدّلالة تطلق ويراد بها معنى واحد وهو الإبانة والتسديد؛وثالثها: أنّ المعنى العام لكلمة دلالة هو الإبانة أو التّسديد بالأمارة، أو بأيّ علامة أخرى لفظية أو غير لفظية.

1) - محمد بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 01، بدون سنة النشر. ص394- 395
2) - الفيروز أبادي ،القاموس المحيط، ،مؤسسة رسالة للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ج03، ط08 ، ص377 .

2-3/مفهوم الدلالة في الاصطلاح عند العرب وعند الغربيين:

أ- الدّلالة عند العرب القدماء:

لمّا ارتبط الدّرس اللّغوي العربي بالنص القرآني منذ نشأته الأولى، كان المستوى الدّلالي هو الغاية والهدف من هذا الدرس، وحظي باهتمام كبير من طرف المشتغلين بالعلوم العربية والإسلامية، وقد تابع هؤلاء مفهوم الدّلالة، كل في حقل اختصاصه، منهم الفلاسفة والأصوليون والبلاغيون والنحاة والمتكلمون، ولكل فريق منهجه الخاصّ و مصطلحاته الدّلالية.

أولا- الدّلالة عند الفلاسفة وعلماء المنطق: من أجل تعيين العلاقة بين الألفاظ والمعاني- التي هي موضوع المنطق- درس المنطقيون الألفاظ وتوسعوا في دراستها حتّى خرجت مباحثهم"عن حدود تعيين العلاقة بين الألفاظ والمعاني، إلى تعيين العلاقة بين الدّال والمدلول عموما، سواء أكان الدّال لفظا أم غير لفظ " [1].

وبذلك عرّفوا الدّلالة كما يذكر الحفناوي بأنها: "**فهم أمر من أمر**" [2] ، أو كما ينقل **الزّركشي** عن **ابن سينا:** أنّ الدّلالة هي "**نفس الفهم** [3]، ولمّا كانت هذه التعريفات موجزة استبدلها المتأخّرون بقولهم:« **هي كون الشّيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشّيء الأوّل هو الدّال، والشّيء الثاني هو المدلول** »[4] ، وهو التعريف الذي نقله كثير من المصطلحيين، أمثال **الشريف الجرجاني (816هـ).**

ثانيا- الدّلالة عند اللّغويين والنّحاة:

تناول الدّارسون العرب البحث اللّغوي في بداية مشوارهم تناولا متكاملا، دون تمييز علم عن آخر، وكان الدّارس فيهم نحويا لغويا وعالم أصول ومتكلّما وفقيها[5]. ومنهم **أبو هلال العسكري**، الذي يقول: «إنّ الكلام ألفاظ، يشتمل على معان تدلّ عليها وتعبّر عنها» [6].

1)- عبد الحميد محمد أبو سكين، نظرات في دلالة الألفاظ، مطبعة الأمانة، 1984 ، ص68 .و ينظر : علاء عبد الأمير شهيد ،مرجع سبق ذكره ،ص40.
2)- ردة الله الطلحي، دلالة السياق، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جامعة أم القرى، ط01 ،1424هـ ، ص27 .
3)- بدر الدين الزركشي ،البحر المحيط في أصول الفقه، تح: عبد القادر عبد الله العاني، مراجعة: عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت ،ج 02، 1992 ، ص36 .
4)- الشريف الجرجاني، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسنى، الدار البيضاء المغرب، ط01،2006، ص63.
5)-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز تح السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت،1981، ص47 .
6)- المرجع نفسه ، ص 47.

ويعرّف الدّلالة بذكر خاصّتها، وما يميّزها عن غيرها من مصطلحات، كالـدّليل والشّـبهة والأمارة والعلامة والاستدلال.

وتعريف الدّلالة عنده هو: « ما يمكن الاستدلال به، والدّلالة على الشّيء مـا يمكـن للناظر فيها أن يستدلّ بها عليه » [1]،ومن هذا المنطلق، اصطلح على الألفاظ بـ"الأدلـة اللغوية"، لأن هذا الاصطلاح يشير إلى تلك العمليات الذهنية التـي تـربط بـين الألفـاظ ومدلولاتها.

أمّا تقسيمات الدّلالة على أساس لغويّ صرف، فكان على يد **ابن جنّي** الذي أورد تقسيما لأنواع الدّلالة مغايرا لمن سبقه من العلماء، يقول: «اعلم أنّ كلّ واحد من هذه الدّلائل معـدّ مراعى مؤثّر إلاّ أنّها في القوّة والضّعف على ثلاث مراتب، فأقواهنّ الدّلالة اللّفظية، ثمّ تليها الصّناعية، ثمّ تليها المعنوية... ألا ترى إلى **قام**، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالـة بنائـه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه ... » [2].

ومن خلال تتبّع الدّرس الدّلالي عند العرب، نجد أنّ معنى لفظ (دلالة) في الاصـطلاح لا يختلف عن معناه في اللغة، إلاّ أنّ معناها قد انتقل من معنى حسّي وهـو الدّلالـة علـى الطّريق، إلى معنى عقلي مجرّد، وهو معنى الدّلالة على معاني الألفاظ.

ب- **الدّلالة عند المحدثين:**

كان علم الدّلالة مرتبطًا بعلم البلاغة التّقليدية في الثقافة الغربية القديمة، ولـم يصـبح للجانب الدّلالي كيانًا مستقلاً إلا بعد أن نشر اللّغوي الفرنسي **ميشال بريـال** Michel Bréal مقالته في عام**1897**م، وهذه المقالة تحمل عنوان "مقالة في علم الدّلالة"[3]، وقد كشفت مقالة **بريال** للّغويين المحدثين عن ميلاد علم جديد يعرف باسم "علم الدلالة" Sémantique، ومـن هنا ظهر الاهتمام بتحديد مفهوم هذا العلم، لأنّ هذا التحديد يعدّ المدخل الأساسي لمعرفة أبعاد

1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980 ، ص 61.
2)- ابن جني،الخصائص ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الطبعة 04،ج03،ص 100.باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية.
3) - عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، الأردن، 1985 ، ص12.

علم الدّلالة، ومدى علاقته بالعلوم الأخرى، وعندما ننظر في دراسات المحدثين نلاحظ أنهم اتّفقوا على أنّ مفهوم علم الدلالة هو العلم الذي "يدرس المعنى"[1].

وتبلور مصطلح الدّلالة في صورته الفرنسية Sémantique على يد عالم اللغة **بريال** صاحب أوّل دراسة علمية حديثة خاصّة بالمعنى في كتابه Essai de Sémantique عام **1897**م والمصطلح مشتقّ من الأصل اليوناني Semantike المؤنّث، ومذكّره Semantikos أي "يعنى"ويدل مصدره كلمة "Sama" وتعنى "إشارة"، ثم انتقل المصطلح إلى اللغة الإنجليزية Semantics، وكانت هذه الكلمة تعنى في القرن السابع عشر التنبؤ بالغيب، إذن فمصطلح Semantics قد أصابه تغير دلالي عن طريق الانتقال الدّلالي من الدّلالة على التنبؤ بالغيب إلى المعنى الاصطلاحي الجديد المنتمي إلى حقل اللغة[2]، والجدير بالذّكر أنّ دراسة **بريال** قد اهتمت ببحث الدّلالة في ألفاظ تنتمي إلى لغات قديمة في الفصيلة الهندية الأوربية، مثل السنسكريتية واللاتينية، وبالرّغم من ذلك فإنّ دراسة بريال تعدّ نقطة تحوّل لها أهميتها في دراسة المعنى ومنهج البحث فيه، حيث اكتسب على يده الأسلوب الدّلالي سمة العلمية، واستقل عن علوم البلاغة في الغرب، فقد ذهب في بحثه إلى مذهبين[3]:

أولهما يذهب فيه إلى تحديد المعاني عبر الزمان؛

أما ثانيهما، فيذهب إلى استخراج القوانين المتحكّمة في تغيير المعاني وتحويلها.

وقد اقترنت أهمية بريال هذه بمحاولة الناقدين اللّغويين الإنجليزيين: **أوجدن** "OGden"و**ريتشاردز** "Richards"، اللّذين حوّلا مسار الدّلالة بكتابهما المشترك "معنى المعنى" الصادر عام **1923**(The meaning of meaning) [1]، وذلك بتساؤلهما الحثيث عن ماهية المعنى، من حيث هو عمل متزاوج من اتحاد وجهي الدّلالة: أي الدّال والمدلول فوجّها العناية بالعلاقة التي تربط مكونات الدلالة التي يجب أن تبدأ من الفكرة، أو المحتوى الفعلي الذي تستدعيه الكلمة، والذي يومئ إلى الشيء[2] .

1) - جون لاينز، علم الدلالة، ترجمة محمد عبد المجيد ماشطة وآخرون، طبع جامعة البصرة، بغداد، 1987 ، ص 09.
2) - F.R Palmer , Semantics , second , edition , Cambridge, 1981 . p1-2.
3) - إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ط 05 ، 1985، ص 07.

فالدّلالة لدى هؤلاء مجتمعين - كما يبدو- عبارة عن اتحاد شامل بإطار متكامل بين الدال والمدلول غير قابل للتجزئة والفصل .

وفي ضوء هذا الفهم الأولي للدّلالة أخذت البحوث تشقّ طريقها إلى استكناه مفهوم الدّلالة ومصطلحها لدى المحدثين من العرب والأوربيين حين لمسوا أنّ التعميم الفضفاض غير كافٍ لإعطاء صيغة علمية أو فنيّة متميّزة تنهض بالاصطلاح مستوياً على قدميه . ومن هنا حاولوا جعل الدّال والمدلول قسيمين أساسيين لمفهوم الدّلالة .وفيما يخصّ التفرقة بين **الدلالة** ومصطلح **المعنى**، فالدلالة هي مُحصِّل مجموع المعاني اللّغوية التي يتضمنها اللفظُ وهي وسيلة للوصول إلى المعنى ، فيها يومأ إلى مفهوم اللّفظ، أمّا المعنى فهو واحد من المفاهيم الدّلالية التي يشير إليها اللفظ، لذا تعدُّ الدلالة أوسع وأشمل من المعنى[1].

3- المبحث الثالث:مفهوم التحليل الدلالي:

تفرض علينا الطبيعة التّركيبية لهذا المصطلح - التّحليل الدّلالي-، أن نقدّم بين يديه كلاما عن مفهوم التّحليل، ثمّ مفهوم الدّلالة، لكي نخلص بعد إلى مفهومه مركّبا وصفيّا.

3-1/التّحليل لغة:

تعود كلمة **(تحليل)** التي هي مصدر **(حلل)** إلى الثلاثي **(حلّ)**، جاء في اللّسان: حلّ العقدة يحلّها حلاّ، فتحها ونقضها فانحلّت، والحلّ حلّ العقدة وفي المثل السائر: يا عاقد اذكر حلاّ والمحلّل: الشّيء اليسير[2]،وفي القاموس: والعقدة نقضها فانحلّت، وكلّ جامد أذيب فقد حلّ وحلّ المكان سكن[3].

ويذكر **ابن فارس** في معجمه: أنّ أصل **(حلّ)** هو فتح الشّيء لا يشدّ عنه شيء، ومنه حللت العقدة، و حلّ المسافر نزل، لأنّه يحلّ ما شد وعقد، و **(الحلال)** الذي ضدّ الحرام كأنّه من حللت الشيء إذا أبحته وأوسعت الأمر فيه [4].

وتطالعنا كلمة **(تحليل)** بمعنى إباحة الأمر وجعله حلالا.ويقال حللت اليمين.. أحلّلها إذا

1)- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية "النظرية اللسانية" ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان،ط02، 1986، ص141.
2)- ابن منظور،لسان العرب،مادة (حلل)،ج04.
3)- الفيروز أبادي ،القاموس المحيط،مادة (حلل)،ج03، ص359.
4)- ابن فارس،معجم مقاييس اللغة، ج02، ص21 .

أبحتها [1]والتّحليل ضد التحريم [2]، ثمّ تطوّرت الدّلالة بالتوسّع حتّى قيل لكلّ شيء لم يبالغ فيه تحليل [3]،وكأنّ الحكم بصحّة الأمر وقبوله أصبح من دلالات الكلمة، وتطورت الدّلالة بالنّقل في مجالات الكيمياء لتعني تذويب المادّة المدروسة، إذ يشير صاحب مفاتيح اللغة إلى أنّ التّحليل أن تجعل المعقّدات مثل الماء[4].

وتستمرّ حركة التطور لدلالة هذه الكلمة لتصل بها إلى معنى إرجاع الأمر إلى عناصره المكوّنة له ويبدو أن هذا المعنى غير مسجّل في المعاجم القديمة.

وبذلك أصبحنا نطالع كلمة **(تحليل)** بهذا المعنى،فتشكل مع كلمة أخرى مصطلحا معيّنا في مجال ما فيقال مثلا: تحليل الدّم، التّحليل الرياضي، التّحليل النّقدي، التّحليل الأدبي التّحليل النّحوي والتّحليل الدّلالي وغير ذلك ...[5].

3-2/التّحليل اصطلاحا:

أمّا في الاصطلاح فله معنىً فضفاض، باعتباره منهجا عامّا يراد به تقسيم الكلّ إلى أجزائه ورد الشّيء إلى عناصره [6]، ولا يستمدّ معناه الاصطلاحي الدّقيق إلاّ بنسبته إلى مجال معرفي محدّد، فنقول مثلا :التّحليل النّحوي، التّحليل الدّلالي، التّحليل الرياضي، أو التّحليل الاقتصادي ...إلى غير ذلك من التراكيب الوصفية.

3-3/الدّلالة: تبيّن لنا مما سبق ذكره حول المعاني اللّغوية لكلمة الدّلالة أنّ المعنى اللّغوي لكلمة الدّلالة عند القدامى يوحي بالإرشاد و الهداية والتّسديد والتوجيه[7].

3-4/الدّلالة اصطلاحا :عرف الشريف الجرجاني الدلالة بقوله : «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشّيء الأوّل هو الدّال والثاني المدلول» [8].

1)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ،ج02، ص21.
2)- الجوهري ،تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ،ط04، 1987، ص224.
3)- ابن فارس،المرجع السابق،ج02 ، ص22.
4)-الخوارزمي ، مفاتيح العلوم، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع ، ط01، 1991، ص 149.
5)- الجوهري ،الصحاح في اللغة ، ص225 -226 ؛و ينظر: المعجم الوسيط ،ج02، ص193-194؛ ومجدي وهبة وكامل المهندس ، معجم المصطلحات العربية للغة والأدب، مكتبة لبنان ناشرون ،1984، ص 25، وينظر:ثروت عكاشة،المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية، مكتبة لبنان ، 1990، ص12.
6)- فخر الدين قباوة،التحليل النحوي أصوله وأدلته ، دار قويار للطباعة،القاهرة،2006، ص12.
7)- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، تقديم علي الحمد، دار الأمل للنشر ،الأردن، ط01، 2007، ص27.
8)-الشريف الجرجاني، التعريفات ، ص104.

أمّا الدّلالة عند المحدثين فتعدّدت الدراسات التي تناولتها معتمدة في معظمها على دراسة المعاني المولّدة عن الألفاظ التي تحملها التراكيب النّحوية، فهي « العلم الذي يدرس المعنى»[1] وهي : « ما ينصرف إليه هذا اللّفظ في الذّهن من معنى مُدرك أو مُحَسّ » [2].

وفي ضوء ما تقدّم ، فإنّ الدلالة تعني : « ما يدلّ عليه اللّفظ أو التركيب من معنىً وذلك أنَّ (دلالة أي لفظ هي: ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذّهن من معنىً » [3].

وبعد أن تعرّفنا على مفهومي **(التّحليل والدّلالة)** نعرّج على مفهوم التّحليل الدّلالي . قدّمنا فيما سبق عند الحديث عن المعاني اللّغوية للتّحليل أنّها تعود في معظمها إلى الفتح والفكّ والنقض، وأنّ اللّفظ قد ارتحل إلى مختلف فروع المعرفة حاملا معه دلالته اللّغوية، ثمّ أسبغ عليه كلّ مجال من المجالات ما يتواءم وموضوعه، دون أن يمحو دلالته الأولى ألا وهي الفتح والفكّ والنّقض وليس علم الدّلالة بمنأى عن هذا،فقد احتضن اللّفظ وأشربه دلالة اصطلاحيّة موصولة بالمعنى اللّغوي .

3-5/التحليل الدلالي:

يقصد بالتّحليل الدّلالي: تحليل الوحدة الدّلالية الدّنيا إلى العناصر المكوّنة لها، والبحث في الأجزاء الداخلية للمعنى المفرد، ويتعلّق بالدّلالات المتنوّعة التي يأخذها اللّفظ في اللّغة من صوتية وتركيبية وسياقية، فهو يبدأ من الصّوت اللّغوي لينتهي أبعد من الخطاب اللساني .وفيما يخص مستويات التّحليل الدّلالي أو مراحله، تتوقف على ماهية التّحليل الدّلالي نفسه فالتّحليل اللّساني لعنصر من العناصر إنّما هو تحليل لعنصر لساني، قابل للوصف والتّحليل ولهذا فانّ الدّلالة إطار يتضمّن العناصر المتّصلة بالمعنى.

4-المبحث الرابع: نظريات التحليل الدلالي:

لقد اختلفت وجهات النظر إلى المعنى؛ بسبب اختلاف النظريات الدلالية التي درسته في ضوء مناهج متعددة[4]، مختلفة في المنطلقات والتصورات ،وسنشير إلى أهم النظريات

1)-أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص11.
2)-إبراهيم أنيس، مرجع سبق ذكره ، ص123.
3)- محمد حسين آل ياسين، الأضداد في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، ط01، 1974، ص 55.
4)- ستيفن أولمن ، دور الكلمة في اللغة ، ص69 و75 ، وينظر :أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص23- 24 .

والمناهج التي درس المعنى في ضوئها، مُركزين على أهمّ معالم النّظرية وقواعدها وذلك بما يخدم غايات البحث وأهدافه.

4-1/النّظرية الإشارية :

ينظر أصحاب هذه النّظرية إلى قضيّة المعنى من زاوية تتّفق مع مبادئ علم النّفس ومناهجه وأسس البحث فيه، وهو ما جعلهم يستخدمون مصطلحات هذا العلم مثل :الفكرة الصّورة الذهنية، الربط الذهني ... وغيرها [1]، كما تشكّل هذه النّظرية في مسار علم الدّلالة الحديث أولى مراحل النّظر العلمي في نظام اللغة، وإلى صاحبيها **أوجدن** و **ريتشاردز** اللّذين ألّفا كتابهما **(معنى المعنى)** عام **1923**م ، يرجع الفضل في تمييز أركان المعنى وعناصره، معتمدين في ذلك على النتائج التي توصل إليها **فرديناند دي سوسير** في أبحاثه اللّسانية التي خصّ بها الإشارة اللّغوية بوصفها "الوحدة اللغوية المتكونة من دالّ ومدلول حيث الدّال هو الإدراك النّفسي للكلمة الصّوتية والمدلول هو الفكرة أو مجموعة الأفكار التي تقترن بالدّال"[2]. وعلى الرّغم من أنّ أصحاب هذه النّظرية لا يكادون يجمعون على رأي واحد فإنّ أغلبهم أطلق على هذه النظرية مصطلح: "النّظرية الاسمية في المعنى" التي تنظر إلى الدّلالة على أنها هي مسماها ذاته[3].

وقد اشتهرا بمُثلثهما الذي يميّز عناصر الدّلالة بدءا بالفكرة أو المحتوى الذهني ثمّ (الكلمة) بوصفها الرّمز أو الدال، وانتهاء إلى المشار إليه أو الشّيء الخارجي الذي يعبّر عنه (المحتوى الذهني). وتعني هذه النّظرية أن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها[4].

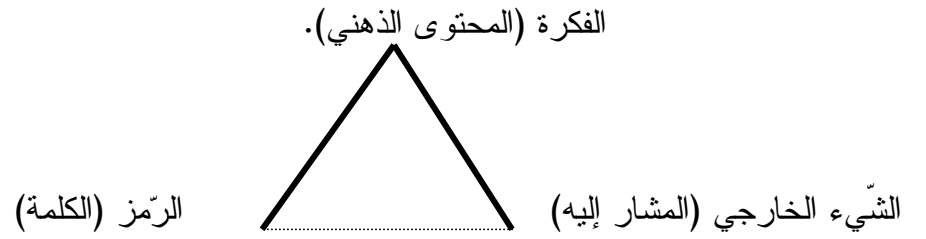

1) - محمد سعد محمد ،في علم الدلالة، ،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،ط02، 2008 ، ص 29.
2) - ميشال زكريا، الألسنية - علم اللغة الحديث - المبادئ والأعلام،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع ، بيروت، ط02،1983، ص 178-180. (أشار ابن جني بوضوح إلى أسس هذه النظرية، فليس هنالك علاقة طبيعيَّة أو صلة محتَّمة بين اللفظ ومدلوله، وذهب إلى فساد رأي من يرى أن الاسم هو المسمى. (ينظر: ابن جني،الخصائص،ج 2/147-170)
3)- عبد الجليل منقور،علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010، ص 69 .
4)- أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 54-57، وينظر:ستيفن أولمن، دور الكلمة في اللغة، ص 70-72، وجون لاينز،اللغة والمعنى والسياق، ص 32.

إنّ ما جاء به **أوجدن** و **ريتشاردز** جعل الدّراسات الدّلالية التي اطّلع بها العلماء المتأخرون تدور كلها في فلك مثلّثهما ؛ ذلك أنّها تناولت في مباحثها أحد عناصر المثلّث بتحليل عميق أو عنصرين اثنين، ومنها ما تناولت العناصر الثلاثة كلّها استناداً إلى أنّ (معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها وهنا يوجد رأيان: رأي يرى أنّ معنى الكلمة هو ما تشير إليه. ورأي يرى أنّ معنى الكلمة هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه. فدراسة المعنى على الرّأي الأوّل تقتضي الاكتفاء بدراسة جانبين من المثلّث وهما جانبا الرّمز والمشار إليه. وعلى الرّأي الثاني تتطلّب دراسة الجوانب الثّلاثة لأنّ الوصول إلى المشار إليه يكون عن طريق الفكرة أو الصّورة الذّهنية)[1].

وممّا يؤخذ على هذه النظرية؛ أنّها تدرس الظّاهرة اللّغوية خارج إطار اللّغة. وأنّها تنطلق من كون المعنى هو الشّيء الخارجي. والقول بأنّ هناك أشياء ليس لها وجود خارجي، ومع ذلك فإنّ لها ألفاظا تدلّ عليها، بمعنى أنّ المعنى يفهم، وذاته لا يمكن أن تفهم فيجب أن يفرق بين اللفظ ومدلوله أو ما يشير إليه.

4-2/النظرية التصوّرية :

وقد أطلق بعض الباحثين على هذه النّظرية اسم النظرية الفكرية؛ لأنّ "الكلمة تشير إلى فكرة في الذّهن وأنّ هذه الفكرة هي معنى الكلمة"[2]. وتمثّل هذه النظرية أحد مستويات الدّراسة الدّلالية؛ فإذا كانت النّظرية الإشارية قد عكفت على دراسة الإشارة كأساس للدّخول إلى دراسة ما يتعلّق بها من عناصر المعنى، فإنّ النّظرية التصوّرية ترتكز على مبدأ التصوّر الذي يمثّله المعنى الموجود في الذّهن، وجذور هذه النّظرية تعود إلى الفيلسوف الإنجليزي جون لوك من القرن السابع عشر. وأسماها بالنظرية العقلية، ونادى فيها بأنّ استعمال الكلمات يجب أن يكون الإشارة الحسّاسة إلى الأفكار، والأفكار التي تمثّلها تعدّ مغزاها المباشر الخاص[3]. واللّغة على وفق هذه النظرية وسيلة أو أداة لتوصيل الأفكار وتمثيلٌ خارجيٌّ ومعنويٌّ لحالة داخلية فالأفكار لها وجود مستقل ووظيفة اللغة مستقلة عن

1)- أحمد مختار عمر ،المرجع السابق، ص 55.
2)- محمود فهمي، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 96.
3)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 57.

الأفكار ومعبِّرة عنها. وقد أسّس **تشارلز بيـــرس** نظريته البراغماتية وعدّها امتداداً للنظريـــة التصوّرية [1].

فالنظرية التصوّرية تعدّ المعنى هو التصوّر الذي يحمله المتكلّم، ويحصل للسّامع حتّـــى يتمّ التواصل والإبلاغ؛ فتصوّر "شجرة" مثلاً، يحمل جملة من الدلالات المختلفة قليلا أو كثيرا بحسب وجوده في عالم الأشياء، فضلا على أنّ هناك كلمات لا تحمل تصوّراً لأنّها لا تنتمي لعالم الأشياء، كالأدوات والحروف والكلمات التّجريدية، نحـــو:الدّيمقراطيـــة، والامبرياليـــة والاقتصاد، والاجتماع، والتّاريخ.....الخ.[2]

وقد كان رفض النظرية التصوّرية، للمآخذ التي ذكرنا، وغيرها، هو المنطلق لمعظـــم المناهج الحديثة التي ظهرت بعدئذ[3].

4-3/ النّظرية السّلوكية :

يمثّـــل هـــذه النظريـــة مجموعـــة مـــن اللســـانيين الســـلوكيين الأمـــريكيين أمثـــال: **بلومفيلد**(Bloomfield)، و**واطسن**(Watson)، و**ويس**(Weiss)، وغيرهم، بحيث تعد هذه النظرية منهجا آخر في البحث الدّلالي يستبعد الأفكار المجرّدة، نشأ نتيجة للتّجريد الذي طبع النّظرية التصوّرية ، وأعطت هذه النّظرية السّلوكية اهتماماً للجانب الممكن ملاحظته علانية وهي بهذا تخالف النظرية التصوّرية التي تركز على الفكرة أو التصوّر[4].

يرى السلوكيون أنّ اللغة هي سلوك إنساني؛ بمعنى مظهر لغوي ســـلوكي قـــائم علـــى المثير والاستجابة ، والمتكلم في هذه الحالة واقع تحت تأثير خارجي [5].

إذ يسمع متكلّم اللّغة جملة معيّنة أو يشعر بشعور معيّن فتحصل عنده استجابة كلاميّـــة من دون أن ترتبط بأيّ شكل من أشكال التّفكير[6]؛ لأنّ الاستجابة الكلامية مرتبطة مباشـــرة بالحافز وبعيدة عن أيّ تفكير.

1)- المرجع السابق ، ص 97.
2)- محمد سعد محمد، مرجع سبق ذكره ، ص33.
3)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص58.
4)- المرجع نفسه، ص59.
5)- أحمد الكراعين ، علم الدلالة بين النظر والتطبيق ، ص 91.
6)- المرجع نفسه، ص 73.

والقول بمبدأ المثير والاستجابة يستدعي الأخذ كذلك بالمقام الذي حصل فيه الحدث الكلامي، ولكي يتمّ تحديد دلالة صيغة لغوية تحديداً دقيقاً يجب أن يحصل حصر للمقامات التي صاحبت استعمال الصّيغة في الحدث الكلامي، ومعرفة شاملة لعالم المتكلّم؛ "فدلالة صيغة لغوية ما إنّما هي المقام الذي يفصح فيه المتكلم عن هذه الدلالة والردّ اللّغوي أو السلوكي الذي يصدر عن المخاطب"..[1]؛ وقد عرف عن النظرية إهمالها للمعنى ، انطلاقا من اعتباره أضعف نقطة في دراسة اللغة ، محاولة في إخراج المعنى من مستويات الدرس اللغوي إلى ظاهرة سلوكية فحسب [2].

وقد تطوّرت هذه النظرية على يد الفيلسوف الأمريكي **شارل موريس** (CharlesMorris) الذي لاحظ أنّه قد تتعدّد الاستجابات لمثير واحد، ويعني بذلك اشتراك دلالات في صيغة لغوية واحدة؛ لأنّ المنطوق قد يحمل قيماً أسلوبية ومعان حافّة يتولّد عنها استجابات متنوّعة. وقد أخرج **(موريس)** من معنى الصيغة الاستجابة أو ردّ الفعل، واكتفى بالميل أو الرّغبة [3].

وعلى الرغم من هذا التطوّر الحاصل في النظرية السلوكية، بلجوء **موريس** إلى فكرة الميل أو المزاج، فإنّه وجدت تراكيب وعبارات لغوية لا تخضع لمعايير هذه النظرية. وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ أساس هذه التجربة السلوكية صالح عند الحيوانات أكثر منها عند الإنسان إذ يبيّن كيفية اتصالها ببعضها البعض، وبما أنّ هناك تشابهاً في السلوك بين الإنسان والحيوان إلى حد ما، فقد (افترض السّلوكيون حصول الاستجابة الكلامية للحافز على نحو شبيه في الواقع إلى حدّ كبير بما يحصل عند الحيوان)[4]، رغم ما قام به السلوكيون إلا أنّ نظريتهم لم تسلم من بعض الانتقادات أهمها : صعوبة تحديد الملامح المتصلة بالمثيرات والاستجابات خاصة في الأحداث المعنوية (الحديث عن الشعور)، إضافة إلى أنّ السلوك الإنساني عامّة، واللغوي خاصة غير متوقع دائما ، فقد يتغير السلوك لنفس المثير لسبب ما [5].

1) - سالم شاكر ، مرجع سبق ذكره، ص 26.
2) - أحمد نعيم الكراعين، المرجع السابق ، ص 91.
3) - أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 65.
4) - المرجع نفسه، ص 68.
5)- إبراهيم الدسوقي ، علم الدلالة ، ص 30.

4-4/ النظرية السّياقية :

لقد فطن علماء العربية وعلماء الغرب إلى أهمية السياق في تحديد الدلالة، فأولوا هذا الجانب عناية كبيرة؛ يدلنا على ذلك تصريحاتهم في كثير من المواطن والمناسبات وإشاراتهم المبثوثة في ثنايا الكتب التي توحي بقيمة هذا المبحث .

قبل الولوج إلى النظرية السياقية ، يليق بنا أن نحدّد مفهوم السياق؛ ففي الدراسات اللغوية العربية يعتبر السياق من أهمّ القرائن في فهم الكلام ؛ والدلالة على معناه ، فهاهو **ابن القيم (ت 751هـ)**يؤكد تلك الأهمية بقوله : « دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعد احتمال غير وارد، وتخصيص العامّ ، وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهي من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته » [1]،كما نجد عبد القاهر الجرجاني قد تعرض للسياق من زاويتين :

التركيبية : والتي تتعلق بالوظيفة التبليغية.
الفنية : والتي تتعلق بالمزية والشرف [2].

ويمتد الاهتمام أقصاه عند علماء الأصول بحكم تعلقه بالمقاصد الشرعية؛ حيث يقول الإمام **الشافعي** رحمه الله :« ومن الخطاب ما يبين سياقه معناه » [3].

أما عند الغرب فالمنهج السياقي يتزعمه **فيرث**(FIRTH) ،الذي يؤكد الوظيفة الاجتماعية للغة [4]، وأكّدت النّظرية السياقية أنّ تحديد دلالة الكلمة يحتاج إلى تحديد السّياقات التي ترد فيها ونفت عن الصّيغة اللغوية دلالتها المعجمية؛ لأنّ نظام اللغة نظام متشابك العلاقات بين وحداته ومفتوح على التغيير في بنياته المعجمية والتركيبية، فخارج السّياق لا تتوفر الكلمة على المعنى، وإنّ منهج النّظرية السّياقية يعدّ من المناهج الأكثر موضوعيّة ومقاربة للدلالة، ذلك أنه يقدّم نموذجاً فعلياً لتحديد دلالة الصّيغ اللغوية [5]. وإنّ هذه الطريقة التي تستعمل فيها الكلمة هي التي تصنف دلالة هذه الكلمة ضمن الدلالة الرئيسية أو القيم

1)- ابن القيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، دار الكتاب العربي ،لبنان ،بدون سنة النشر ، ج04 ، ص09.
2)- عبد القاهر الجرجاني ،دلائل الإعجاز ، ص 93.
3)- أحمد نعيم الكراعين ،علم الدلالة بين النظرية والتطبيق ، ص86.
4)- أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 68.
5)- ميشال زكريا، الألسنية - علم اللغة الحديث - المبادئ والأعلام ، ص 33.

الحافّة التي تتحدّد معها الصّور الأسلوبية؛ لأنّ السّياق يحمل حقائق إضافية تشارك الدّلالة المعجمية للكلمة في تحديد الدّلالة العامّة التي قصدها الباثّ يقول **ستيفن أولمن**: «السّياق وحده هو الذي يوضّح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنّها تعبير موضوعي صرف أو أنّها قصد بها أساساً؛ التعبير عن العواطف والانفعالات»[1].

وعدَّ كثير من اللغويين النّظرية السّياقية خطوة تمهيدية في طريق المنهج التّحليلي، فقد أكَّدَ **أولمان** أنَّ المعجمي يجب أولا أن يلحظ كلّ كلمة في سياقها، ويدرسها في واقعها العملي ويستخلص من مجموع استعمالاتها العامل المشترك العامّ، فيسجّله على أنَّه معنى الكلمة (وهذا المعنى هو المعنى المركزي للكلمة) فاستخلاص هذا المعنى لا يتمّ إلاَّ بعد جمع عدد من السّياقات الكافية للمفردة، وحينما لا تزيد السياقات الباقية أيّ إضافة للمعنى أو تغيّر كبير له عندها نستطيع رسم حدود معنى الكلمة.

ويرى **أولمان** أنَّ نظرية السياق إذا ما طبّقت بحكمة فإنّها: «تمثّل حجر الأساس في علم المعنى، وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن إنها مثلا أحدثت ثورة في طرق التّحليل الأدبي، ومكّنت الدّراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتا، كما أنّها قدّمت لنا وسائل فنّية حديثة لتحديد معاني الكلمات»[2]، وأشار **أولمان** إلى ثلاث من ثمار النّظرية السياقية لكنّه اشترط تطبيقها بحكمة لتعطي هذه الثّمار، منبّها بذلك على نبذ التطرّف والجور على اللّفظ عند بعض الباحثين الذين قد ينفون استقلال الكلمة بمعنى مركزي خارج السّياق. والحقّ أنَّ نفي هذا المعنى عن الكلمة خارج كل سياق لها يجعلها شيئا يخالف الوجدان والحقائق العلمية الملموسة.

وتمتاز النّظرية السّياقية بأمور، منها: اهتمامها بالسّياق اللّغوي أو اللّفظي، أي ببيان مجموعة الكلمات التي تنتظم معها الكلمة المراد معرفة معناها، واهتمامها أيضاً ببيان الخصائص النّحوية والصّرفية واستخدامهما في تحديد السياقات التي تقع فيها الكلمة، ومن مميّزاتها أيضاً أنّها لا تعدُّ الجملة كاملة المعنى إلاَّ إذا طابقت قواعد النّحو وروعي فيها التوافق في رصف المفردات المكوّنة للجملة، وأن يتقبّلها أبناء اللغة في تفسير ملائم، أي:

1)- ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص 63.
2) - المرجع نفسه، ص 66-67.

التقبُّلِيَّة (acceptability)[1]. وقد توصل العلماء إلى التمييز بين أربعة أنواع من السياق[2]: السياق اللّغوي. والسّياق العاطفي الانفعالي. وسياق الموقف أو المقام. والسّياق الثقافي أو الاجتماعي.

فالسياق اللّغوي: يشرف على تغيير دلالة الكلمة تبعاً لتغيير يمسّ التركيب اللغوي كالتّقديم والتّأخير في عناصر الجملة، ويقع هذا النوع من السياق في حالة ما إذا وردت الكلمة الواحدة في عدد من الجمل (السياقات اللغوية)، وتحمل في كلّ جملة معنى مغايرا لمعانيها في سائر الجمل الأخرى.

أمّا **السياق العاطفي الانفعالي** فهو يحدّد دلالة الصّيغة أو التركيب من معيار قوة أو ضعف الانفعال، فعلى الرّغم من أنّ اشتراك وحدتين لغويتين في أصل المعنى إلاّ أنّ دلالتها تختلف فكلمة يكره لا تدلّ على ما تعنيه كلمة يبغض مع أنّهما يدلاّن على أصل واحد من المعنى، لقد جعل أولمان المعنى العاطفي قسيما للمعنى الموضوعي، وليس أمامنا غير السياق ليحدّد لنا هل كانت الكلمة المستعملة يراد بها إثارة العاطفة أو معناها القياسي الدقيق[3]؟. وإنّ تأدية اللغة وظيفة عاطفية فضلا عن وظيفتها بنقل الأفكار والتعبير عن الحقائق والقضايا الموضوعية، تتأتّى من استثمار طاقات السّياق، فالكلمات هي نفسها تستعمل في تأدية الوظيفتين ولكنّ السياق المختلف هو الذي يجعل المعنى هنا عاطفيا وهناك قياسيا، وقد علَّق ابن جنّي على بعض الكلمات بأنّ أهل النسيب والرقَّة وذوي الأهواء يفيدون من هذه الألفاظ ما يفيده منها غيرهم، وبيَّن كيف تكون الكلمة في موضع ما عاطفية وفي غيره ليست كذلك[4].

وأمّا **سياق الموقف** أو سياق الحال فيشار به إلى الموقف الذي ينتج فيه أو له الموقف الكلامي المحدّد فتتغيّر دلالتها تبعاً لتغير المقام. وأطلق اللغويون على هذه الدّلالة: (الدّلالة المقامية)[5]. فثمّة عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى، وتكون جزءا من

1) - أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 77.
2) - المرجع نفسه، ص69.
3) - ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص63.
4) - ابن جني ، مرجع سبق ذكره: 218/1- 220، وينظر:أحمد سليمان ياقوت ،الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، ص21.
5) - محمود السعران ، مرجع سبق ذكره ، ص290- 296.

معنى الكلام، وذلك مثل شخصية المتكلّم والمخاطب، والعلاقات التي تربطهما، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

وأمّا **السياق الثقافي** فهو القيم الثقافية والاجتماعية التي تحيط بالكلمة، وتأخذ ضمنه دلالة معينة [1].

إنّ معنى الوحدة الكلامية يتجاوز ما يقال فعلا، إلى ما هو مقصود ضمنا أو ما يفترض سلفا. وللسياق صلة وثيقة بهذا الجزء من معنى الوحدات الكلامية؛ إذ عادة ما يعتمد المتكلم والمتلقّي على معلومات سياقية قد تكون فوق مستوى اليقظة في إنشاء الوحدات الكلامية وتفسيرها، من هنا فإنّ كثيرا من حالات الغموض نحوية كانت أو صرفية أو معجمية تمرُّ من غير أن نعيها، على أنّنا قد نعي بين الحين والآخر بعض تلك الحالات من الغموض، والسبب الأكيد والمعتبر لتفسير هذه الظاهرة هو أن معلوماتنا السياقيَّة ليست متساوية مع ما يمتلكه منشئ النص، أو الشخص الذي يشاركنا في الحديث، وهذا ما يعرف بـ (النّسبية اللغوية)[2].

ولعلَّ ما يميّز المنهج السياقي أنّه يجعل المعنى قابلا للملاحظة والتّحليل، ويعالج الكلمات على أنّها أحداث وأفعال موضوعية تقبل الملاحظة والتّحليل الموضوعي. وأنّ تحليله لهذه الأحداث تحليلٌ لغويٌّ، لا يخرج عن إطار اللغة، وبهذا قد تجاوز ما وجّه إلى المنهج (الإشاري والتصوري والسلوكي) التي كانت تحاول شرح المعنى في ضوء متطلّبات أخرى في حين أنّ المطلوب من اللغويين أن يدرسوا الظواهر اللغوية والعلاقات بينها داخل إطار علم اللغة[3].

وتعدّ النظرية السياقية بلحاظ أنموذجها النّظري التطبيقي من النظريات العملية الأكثر تعلّقاً بالنظام اللّغوي، بل إنّها بطريقتها الإجرائية في تحديد جملة السياقات وما يصاحبها من العوامل الخارجية كالمقام والحال تعدّ بذلك مرحلة تمهيدية مهمة بالنسبة للنظرية التحليلية؛ إذ يرى **أولمن** أنّه بعد أن يجمع المعجمي عدداً من السياقات المتمثّلة التي ترد فيها كلمة معينة

1)- جون لاينز، مرجع سبق ذكره، ص 215.
2)- المرجع نفسه، ص 222- 224.

وحينما يتوقف أي جمع آخر للسياقات عن إعطاء أي معلومات جديدة، يأتي الجانب العملي إلى نهايته ويصبح المجال مفتوحاً أمام المنهج التحليلي [1].

ولم يسلم المنهج السياقي من الانتقاد بأنّه لم يقدّم نظرية شاملة للتركيب اللغوي واكتفى بتقديم نظرية للمعنى، والمعنى يجب أن يفسّر بوصفه مركّبا من العلاقات السّياقية ومن الأصوات والنحو والمعجم. لذا يحلو للبعض أن يسمّيه منهجا لا نظرية، ومن النّقد الموجّه له أنّ مصطلح السياق (context) عند **فيرث** (Firht) لم يكن محدّدا، وحديثه عن الموقف (situation) غير واضح، وقد يكون بالغ في إسناد ثقل للسياق. وقد يفشل هذا المنهج في تفسير بعض الكلمات من خلال استعمالها في السياقات المختلفة، فلا يفيد شخصا تصادفه كلمة لا يعرف معناها أن نقول له إنّها ترد في السياقات الآتية ونسرد له عددا منها. فهو يفيد الباحث الذي يريد تتبّع استعمالات الكلمات ودلالاتها في السياقات المختلفة، لكنّه قد لا يفيد المستعمل العادي للغة[2].

وكان آخر ما توصّل إليه اللّغويون في إطار النّظرية السياقية هو فكرة "الرّصف". وتعني مراعاة وقوع الكلمات مجاورة لبعضها، إذ يعدّ هذا الوقوع أحد معايير تحديد دلالة الكلمة، وإنّ تسييق الصّيغة اللّغوية يعدّ المنفذ المهمّ لتحديد مجالها الدّلالي، فلا يمكن أن ترد الصّيغة اللّغوية بمعزل عن السياق النفسي أو الاجتماعي الثقافي، بل يحصل التجاور بين مجموع الصّيغ اللغوية داخل التركيب وهو ما يمكن التعبير عنه بمصطلح "النّظم" كما سماه قديماً **عبد القاهر الجرجاني** في كتابه: "دلائل الإعجاز".. وقد عدّ **فيرث** أنّ قائمة الكلمات المتراصفة مع كلّ كلمة تعدّ جزءاً من معناها، بحيث يستدعي حضور كلمة ما حضور سلسلة من الكلمات التي تتراصف معها سياقياً وتتوافق معها في الوقوع[3].

4-5/ نظريّة الحقول الدّلالية :

تعدّ نظرية الحقول الدّلالية مِن النظريات المهمّة في علم الدّلالة، و"الطريقة الأكثر حداثة في علم الدّلالة فهي لا تسعى إلى تحديد البنية الداخلية لمدلول الكلمات فحسب، وإنّما

1) - المرجع السابق ، ص 72.
2) - المرجع نفسه ،ص 73.
3) - المرجع السابق، ص77.

إلى الكشف عن بنية أخرى تسمح لنا بالتأكيد أنّ هناك قرابة دلالية بين مدلولات عدد معيّن من المونيمات[1]. ونظرية (الحقول الدلالية) أو (المجالات الدلالية)، والحقل الدلالي (Semantic Field) أو الحقل المعجمي (Lexical Field) (هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها)[2]. وعرّفه **(أولمان)** بقوله: «قطاع متكامل من المادّة اللّغوية يُعبّر عن مجال معيّن من الخبرة»، وعرّفه **(لاينز)** بقوله: «مجموعة جزئية لمفردات اللّغة»[3].

فتصنيف المدلولات إلى قوائم تشكل كلّ قائمة حقلاً دلالياً، يتيح استعمالا أمثل لمفردات اللّغة وفي سبيل ذلك اتّخذت معايير معيّنة منها استنباط العلاقات الأساسية بين الأدلّة اللّغوية فقد تكون هذه العلاقة مبنية على أساس التضاد أو التقابل، أو على أساس التّماثل أو الترادف أو على أساس التدرج أو التعاقب، أو غير ذلك من العلاقات التي يتشكل على أساسها الحقل الدلالي. وميّز علماء الدّلالة بين ثلاثة أنواع من الحقول الدلالية: الحقول الدّلالية المحسوسة المنفصلة والحقول الدّلالية المحسوسة المتصلة، والحقول الدّلالية التجريدية.

وهذه النّظرية هي منهج في علم الدّلالة التركيبي، يوضّح سبل التّحليل الدلالي لبنية اللغة وتعدّ من أهمّ النظريات، في هذا الشأن وتتّصف عموماً بالاستيعاب والدقّة. (فالكلمة تتحدد دلالاتها ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة دلالية واحدة)[4]. فالنظرية تتألّف من عنصرين أساسيين: الأوّل، تقسيم الألفاظ إلى مجموعات دلالية. والثاني، تحديد دلالة الكلمة في داخل كل مجموعة ببحثها مع أقرب الكلمات إليها[5]. وتتلخّص الأسس العامّة للنظرية بالمبادئ الآتية:

لا توجد وحدة معجمية (Lexeme) عضو في أكثر من حقل.

لا تنتمي وحدة معجميّة إلى حقل معيّن.

لا يصحّ إغفال السّياق الذي ترد فيه الكلمة.

1) - موريس أبو ناضر، مدخل إلى علم الدلالة الألسني، ص 35.
2) - أحمد مختار عمر،علم الدلالة، ص 79 .
3) - المرجع نفسه ، ص 79.
4) - المرجع السابق، ص 81.
5) - علي زوين ، المجال الدلالي بين كتب الألفاظ والنظرية الحديثة، آفاق عربية، كانون 02، السنة 17، ص76.

إحالة دراسة المفردات مستقلّة عن تركيبها النحوي[1].

وجدير بالذّكر أنّ للمعجمات علاقة أساسية بتحليل المعنى؛ فهي وعاء للّغة تشتمل على ألفاظها وكثير من معاني الألفاظ؛ فالدّراسات والبحوث الدّلالية لا يمكنها دراسة الدّلالة استغناء عن المعجم[2]. وهناك محاولات قامت على تغطية قطاعات المعجم منها: (معجم روجيه) باللغة الإنكليزية وفيه **(990)** مجالاً فرعياً يُعّدَ من أشهر المعجمات الأوربية لكلمات اللغة الإنكليزية. ومعجم اللغوي الفرنسي **(بواسيير)**، ومعجم **(دور نزايف)**، ومعجم **(ماكيه)**. ومِن المعجمات الحديثة التي طبقت نظرية الحقول معجم صدر تحت عنوان (Greek New Testament)[3].

أنواع الحقول الدلالية:

الكلمات المترادفة والكلمات المتضادّة، وقد كان (A.Jolles) أوّل من عدّ ألفاظ التّرادف والتضادّ من الحقول الدلالية.

الأوزان الاشتقاقية، أو (الحقول الدّلالية الصّرفية) (Morpho-SemanticField).

أجزاء الكلام وتصنيفاتها النحوية.

الحقول السنتغماتية (Syntagmantic Field)، وتشمل مجموعات الكلمات التي تترابط عن طريق الاستعمال، ولكنّها لا تقع أبداً في الموقع النحوي نفسه[4].

ويُقّسم **أولمان** الحقول الدلالية على ثلاثة أنواع: الحقول المحسوسة المتّصلة، ويمثّلها نظام الألوان في اللّغات. والحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة ويمثلها نظام العلاقات الأسرية. والحقول التجريدية وتمثّلها ألفاظ الخصائص الفكرية[5].

ولم تتبلوْر فكرة المجالات الدّلالية إلاّ في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين على أيدي علماء سويسريين وألمان، وبخاصة (اسبن) (1924)، و(جولز) (1934)

1) - المرجع نفسه، ص76.
2) - المرجع السابق، ص 77-78.
3) - أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 84-85، وينظر: زين كامل الخويسكي، في المجالات الدلالية في القرآن الكريم في (صيغة افتعل)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص21.
4) - أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 80-81.
5) - المرجع نفسه، ص 107.

و(برزوك) (1934) و(ترير) (1934). وكان من أهمّ تطبيقاتها المبكّرة دراسة (ترير) للألفاظ الفكرية في اللغة الألمانية الوسيطة [1].

إنّ نظرية الحقول الدّلالية، قد أسهمت بشكل بارز في إيجاد حلول لمشكلات لغوية كانت تعتبر إلى زمن قريب مستعصية، وتتّسم بالتعقيد ومن جملة تلك الحلول الكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل الدّلالي، وتسمّى هذه بالفجوة الوظيفية أي عدم وجود الكلمات المناسبة لشرح فكرة معيّنة أو التعبير عن شيء ما، كذلك إيجاد التّقابلات وأوجه الشّبه والاختلاف بين الأدلّة اللّغوية داخل الحقل الدلالي الواحد، وعلاقتها باللفظ الأعمّ الذي يجمعها ويمكن بناء على ذلك إيجاد تقارب بين عدّة حقول معجمية. وتتمثّل أهمية الحقول الدلالية في تجميع المفردات اللّغوية بحسب السّمات التّمييزية لكل صيغة لغوية، مما يرفع ذلك اللبس الذي كان يعيق المتكلم أو الكاتب في استعمال المفردات التي تبدو مترادفة أو متقاربة في المعنى وتوفّر له معجماً من الألفاظ الدقيقة للدلالة لتقوم بأداء الرسالة الإبلاغية أحسن الأداء[2].

وفي ضوء ما تقدم يمكنُ القولُ إنّ نظرية (الحقول الدّلالية) هي الطريقة الأكثر حداثة في علم الدّلالةِ، وأسهمت بشكلٍ واضح في إيجاد حلولٍ لمشكلات لغوية كانت تُعدّ إلى زمنٍ قريب مستعصيةٍ، من بينها الكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل الدلالي وإيجاد التقابلات وأوجه الشبه والاختلاف بين الأدلّة اللّغوية داخل الحقل الدلالي الواحد وعلاقتها باللفظِ الأعمّ الذي يجمعها[3] وتصنيف المدلولات إلى قوائم تشكل كلّ قائمة حقلاً دلالياً يتيح استعمالاً أمثل لمفردات اللّغة التي تبدو مترادفة أو متقاربة في المعنى، وبهذا يتحقّق للباحث والدّارس معجمٌ مِن الألفاظ دقيقة الدّلالة متقاربة المعنى.

4-6/ النظرية التّحليلية أو نظرية الصّفات الدلالية : تسعى هذه النظرية إلى دراسة المعنى وتحليله في مستويات مختلفة: تحليل كلمات كل حقل دلالي، وبيان معانيها. وتحليل كلمات المشترك اللّفظي إلى مكوّناتها أو معانيها المتعدّدة. وتحليل المعنى الواحد إلى عناصره

1) - أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 82.
2) - المرجع نفسه ، ص 110-112.
3) - المرجع السابق ، وينظر:عبد الجليل منقور،علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 79-80.

التكوينية المميّزة[1]. وأهمية هذه النظرية تكمن في طابعها الوظيفي؛ من حيث سهولة التوصّل إلى نوع العلاقة بين معاني الوحدات المعجمية ودراسة علاقات المعنى (كالتّرادف والتضادّ والمجاز والمشترك اللفظي وغيرها) دراسة علمية، كما نجد لها تطبيقات في المجال النّحوي لاسيّما في مجال التّطابق والإسناد. وغيرها.

ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى أننا نستطيع تحديد كل كلمة بعدد من المكونات والملامح المميزة عن غيرها، فكلمة كرسي تتحدد دلالاتها بجماد+معدن خشب+ حديد ..+ذو قوائم +ذو مسند+ خاص بالجلوس، فإذا غيرنا الملمح الأخير مثلا، وقلنا مُخصّص لاثنين سيتحول من كرسي إلى أريكة . وتتم عملية التحليل الدلالي من خلال تحديد مجموعة من الكلمات ذات الخصائص المشتركة أو المتباينة ، ثم تحديد الملامح الدلالية لمعنى كل كلمة من هذه الكلمات من خلال استقراء مجموعة من السياقات التي ترد فيها الكلمات والتي نستطيع من خلالها تحديد العناصر التي تحملها الكلمة ، وبهذا يمكن التفريق بين مجموعة الكلمات المترادفة أو ذات الملامح المشتركة [2].

وتلتقي نظرية الحقول الدلالية مع النظرية التّحليلية ؛التي تعنى بتحديد مؤلّفات الكلمة عبر خصائصها ومميّزاتها الداخلية؛ لأنّها تهتمّ بالنّمط التّصنيفي ودلالاتها بناء على تحليل تفريعي للصّيغة. فالمحدّد الدّلالي يقوم بتخصيص معنى شامل لكلّ تركيب، انطلاقاً من الدّلالات الفردية للمورفيمات التي تؤلّفه، وتبعاً للطريقة التي تتألّف بها هذه المورفيمات[3]. والمميّز يشرف على تلك الوظيفة التّمييزية، ويقتضي ذلك وجود تضادّ بين الوحدات المميزة. نحو التضادّ الصّوتي القادر على التّمييز بين معنى كلمتين، كالتمييز بين: **(تاب)** و**(ناب)**. فوجود التاء في **(تاب)** مكان النون في **(ناب)** قد ميّز بين دلالة هاتين الكلمتين[4]. ويقوم المحدِّد النحوي بوظيفة التّمييز بين دلالتين لصيغة واحدة تأخذ إحداها في التركيب وظيفة "الفعلية" والأخرى وظيفة "الفاعلية"، نحو كلمة "يريد"[5].وعلى الرغم من أنّ هذه النظرية تحدّد بدقة مجالات استخدام الكلمة، فإنّ عدّ الملامح صعب ويحتاج إلى معرفة كبيرة

1)- أحمد مختار عمر ،علم الدلالة، ص 114.
2)- خليفة بوجادي ،محاضرات في علم الدلالة نصوص وتطبيقات ، ص80 و259 .
3)- ميشال زكريا ، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص213.
4)- المرجع نفسه، ص238.
5)- عبد الجليل منقور،المرجع السابق ، ص 76.

بالموضوعات مثل الجنس والصّلة والنّوع و وهذا يؤدّي إلى تشعّب الدّراسة اللّغوية، فضلا على أنّ ذكر الملامح التّمييزية يبدو قاصرا في إيضاح المعنى[1].

4-7/ النّظرية التوليدية:

يعدّ **تشومسكي** رائد هذه النّظرية، وهي من أشهر النّظريات اللّغوية المعاصرة وعلى الرغم من أنّ **تشومسكي** قد عاد بالبحث الدّلالي إلى الطّابع العقلاني الذّهني فإنّ نظريته استطاعت أن تقدّم تفسيرات علمية لظواهر لغوية تخصّ الدّلالة. وتستند هذه النظرية إلى آلية توليد جمل صحيحة اعتماداً على كفاية المتكلّم أو الكاتب اللّغوية. ويعني ذلك توفّر قواعد تنظيميّة ذهنية في عقل المتكلّم باللغة، تتيح له ما شاء من الجمل. وقد انطلق **تشومسكي** للتّدليل على وجود هذه الكفاية، من تعلّم اللغة عند الطفل، بحيث ألفى الطفل ينتج جملاً لم يسبق له أن سمعها من قبل بناء على القواعد الكائنة ضمن كفايته اللغوية.

والنّظرية التوليدية "تتّخذ شكل قاعدة "إعادة كتابة" أي أنّها تعيد كتابة رمز يشير إلى عنصر معيّن من عناصر الكلام برمز آخر أو بعدّة رموز"[2]. وباستبدال الرّموز بعناصر الكلام في نظام اللغة تحصل جمل كثيرة. ويمكن رسم تلك الرّموز التي تدل على القواعد التنظيمية ضمن كفاية المتكلّم اللغوية" بالمشجّر[3].

وأنّ اعتماد هذه القواعد من شأنه أن يعقّد عملية التواصل والإبلاغ، ولذلك تشترط القاعدة التّوليدية وجود متكلّم ومتلقي مثاليين؛ لأنّ عمليّة التحام المعنى بالبنى اللغوية تقتضي علماً كافياً بقواعد الإسقاط. وبناء على ذلك يحتوي المكوّن الدّلالي على لائحة بمفردات اللغة وعلى القواعد الإسقاطية التي تشكل قدرة المتكلّم على استدلال على معنى الجمل بوساطة معنى المفردات[4].

وتحدّث **تشومسكي** عن وجهي الظّاهرة اللغوية السّطحي والعميق، أو الظاهر والخفي وعليه حدّد مصطلح "الكفاية اللغوية" و"الأداء اللغوي".. ويقول **كانط** أنّ العالم الظاهري يخفي

1)- أحمد مختار عمر ، المرجع السابق ص 114، وينظر:عبد الجليل منقور،علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص76-78.
2)- ميشال زكريا ، الألسنية علم اللغة الحديث، ص203.
3)- المرجع نفسه ، ص 202 و 205.
4)- ميشال زكريا، المكوّن الدلالي في القواعد التوليدية والتحويلية، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد: 19/18، لسنة 1982.

عالماً حقيقياً[1]. فالأداء اللّغوي يمثّل ظاهرة الخطاب في النّظرية التّوليدية، والكفاية اللّغوية تمثل حقيقة الخطاب، ويرى **تشومسكي** أنّ على اللّغوي أن لا يبني أحكامه على بنية اللغة السّطحية بل عليه أن يصل إلى البنية التّحتية العميقة؛ ليطلع على القواعد الذهنية التي تنتظم اللغة.

وتوصّل **(تشومسكي)** إلى أنّ العقل الإنساني يحوي على آلية مكوّنة من مجموعة قواعد متناهية بمقدورها تحليل الجمل ومساعدة متكلّم اللغة على إنتاج جمل لا متناهية بمعجم لغوي متناه فضلاً على فهم الجمل التي لم يسبق له أن سمعها، ورصد الالتباس الحاصل في الجملة.

وأضاف **تشومسكي** فكرة لا زالت موضع بحث بين اللغويين وهي ما سميت بالعموميات اللغوية، ويعنى بها أن جميع اللّغات متشابهة في بنياتها الداخلية وهو ما يفسّر خضوع التركيب في أي لغة لتلك المدخلات العميقة. وقد تمخّض عن هذه الفكرة، البحث عن العلاقة بين البنية الدّلالية والعوالم الدّلالية فإن كانت الكلمة على مستوى الدّال عبارة عن مجموعة من الأصوات فلم لا تكون على مستوى المعنى مجموعة من الوحدات البدائية للمعنى[2]. وقد عوّض التّحليل المفهومي في النّظرية التوليدية التّحليل التوزيعي، الذي اتّبعته النّظريات السابقة في اللغة، فما الدلالة إلا مجموعة سمات تتحدّد بواسطة المشير الدّلالي وذلك "في تعيين العلاقات الدلالية بين الكلمات المترادفة و المتزايلة أو المتضمّنة الواحدة الأخرى"[3].

إنّ الهدف الأسمى للنّظرية التوليدية هو معرفة الطاقة الكامنة في اللّغة على مستوى التعبير.. ولذلك عُدّت النظرية التحويلية التوليدية من أحدث النظريات التي قدّمت تفسيراً علمياً موضوعياً لنظام اللّغة، ووضعت قواعد ضرورية للنّظام اللغوي الذي يتّجه نحو التجدّد والتكيّف والتطوّر ومرنة تصلح لأيّ لغة؛ لشموليتها في التناول وعالميتها.

1)- محمد فهمي زيدان ، في فلسفة اللغة، ص 142.
2)- بيار جيرو ،علم الدلالة، ص187.
3)- ميشال زكريا، المرجع السابق، ص20 .

وبذلك يكون **تشومسكي** قد اتّجه بالدّرس اللغوي نحو وجهة جديدة تختلف عن وجهة البنيويين الذين لم يميّزوا بين صورة النحو، والوسيلة التي تقود إلى اكتشافه، وهو ما عكف **(تشومسكي)** على اتخاذه مبدأ للدّراسة اللغوية بحيث فرّق بين المنهج والنظرية وولج بذلك إلى كل ما يشكل العالم الدّاخلي الذهني للمتكلّم، وشأن كلّ نظرية دلاليّة فإن النظريّة التّوليدية، وصلت إلى الباب المسدود، وإن نجحت في الكشف عن البنية العميقة لعدد لا متناه من الجمل إلاّ أنّها عجزت عن تفسير عدم التوافق بين معاني المفردات المنتظمة في جملة واحدة، وهو ما فسح المجال لنظرية **كاتز وفودر** التي تعتبر مكمّلاً لقواعد **تشومسكي** التّوليدية التي ارتكزت على ما يسمّى بالمؤلّفات الأساسية لمعاني الكلمات وهي مؤلّفات تتجاوز الرّموز التي اعتمدها تشومسكي في القواعد التوليدية، وعلى ضوء نظرية **كاتز و فودر** يمكن مثلاً تحليل كلمة "رجل" على النحو الآتي: اسم + محسوس + معدود + حي + بشري + ذكر + بالغ. وتختلف عنها كلمة "امرأة" بمؤلف "الجنس" فقط، وهكذا بالنسبة للكلمات الأخرى[1].

5- المبحث الخامس : مفهوم الوحدة الدلالية:

أصبح لعلم الدّلالة مصطلحات ترد عند الدّارسين المحدثين؛ منها ما يسمّى ب**الوحدة** الدّلالية وهي ترجمة للمصطلح Sémantic Unit، وهناك من ترجمها بمصطلح Sememe. وهو مصطلح دخل علم اللّغة أوّل مرّة عام **1908**،على يد السويسري Adolf Noreen، ودخل علم اللغة الأمريكي على يد **بلومفيلد** عام **1926**.[2]

وتختلف وجهات النّظر اللّغوية حول تعريف الوحدة الدّلالية، فمنهم من قال إنّها :الوحدة الصغرى للمعنى، ومنهم من قال إنّها :تجمع من الملامح التّمييزية، ومنهم من قال إنّها :أي امتداد من الكلام يعكس تباينا دلاليا ، ويمكن الإشارة إلى كتاب علم الدّلالة لأحمد مختار عمر

ولكنّ الذي يعنينا هو أنّ الوحدة الدّلالية عند العرب هي الكلمة، سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا فهي تمثّل المكوّنات الأساسية للكلام منطوقا ومكتوبا إذ أنّه بدون ذلك ينعدم الكلام، ويظهر هذا جليّا عند تحدث **سيبويه** في باب علم ما الكلم من العربية، إذ بيّن أنّ الكلم

1) - موريس أبو ناضر ،مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مجلة الفكر العربي المعاصر العدد 19/18، السنة 1982، ص26، وينظر:عبد الجليل منقور،علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص78-81.
2) - أحمد مختار عمر ،علم الدلالة ، ص31.

اسم وفعل وحرف جاء لمعنى[1] ، ومن هذا المنطلق أصبح اللفظ موضع اهتمام العلماء فقامت الدّراسات ببيان وتوضيح هذه الوحدة من حيث :

- معرفة نطقها نطقا صحيحا كما جاء عن العرب - بيان صيغها- بيان معناها - معرفة وضعها الوضع الذي يقتضيه علم النحو- بيان الأسباب التي تؤدّي إلى تعدّد معناها .

هذا الاهتمام يؤكّد أنّ الكلمة في نظر علماء العرب تمثّل أهمّ الوحدات الدّلالية، لأنّها أساس الكلام فهي الوحدة الدّلالية الصّغرى التي تنشأ منها الوحدات الدّلالية الأخرى، وهذا ما يراه علماء الدّلالة المحدثون، فالكلمة لها دلالة ولكن لا يتحدّد معناها حتى توضع في تركيب وهذا التركيب نقسّمه كالآتي:

أ- **تركيب إضافي** :وهو إضافة كلمة إلى كلمة أخرى (اسم إلى اسم)، وينشأ عنه معنى جديد كقولنا :أبو الحرب مهيّجها ،كبير القوم سيّدهم، أمّ الخبائث الخمر .

ب- **تركيب عن طريق الوصف** : وهو أن تأتي باسم عام ثم تحدده عن طريق الوصف مثل :البنية التّحتية ،الإرادة الشّعبية .

ج- **تركيب العبارة** : وغالبا ما تكون قولا يدلّ على حكمة أو مثل أو تجربة؛ مثل (رجع **بخفّي** حنين) لم يحقّق شيئا، (الصيف ضيّعت اللّبن) فات الأوان [2].

د- **تركيب الجملة** : وهي التي يمثل الإسناد فيها عنصرا أساسيا وهو تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض[3]، وتركيب الجملة أهمّ وحدات المعنى ؛ لأنّها تخفي من المعاني التي قد لا تكون ظاهرة.

نعود إلى الكلمة فقد عرّفت عند القدماء عدّة تعريفات حسب الاتّجاهات السائدة وأجمع المتأخّرون على أنّ مفهوم الكلمة: (اللّفظ المفرد ذو المعنى الوضعي)؛ فا**للّفظ** هو كل ما يلفظ حرفا أو كلمة ، و**ذو المعنى** أنّ هناك ألفاظا لا معنى لها ، و**الوضعي** من تواضع الناس فهناك معان غير وضعية[4].

1)- سيبويه ،الكتاب،تحقيق عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،ط03،القاهرة ،1988 ،ج01، ص12.
2) - المفضل الضبي ،أمثال العرب ، تح إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، ط02، 1983 ، ص51.
3) - عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص04.
4) - سليمان بن علي، محاضرات الماجستير علم الدلالة،مقياس التحليل الدلالي، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2013.

6- المبحث السادس : تعريف الصرف:

6-1/الصّرف في اللّغة: قبل أن نعرّف مصطلح الصّرف، لابدّ من توضيح مسألة ما العلاقة بين **الصّرف** و**التّصريف** ؟ وإنّنا إذ نعتمد في أغلب الأحيان مصطلح "الصّرف" بدل "التّصريف" فذلك راجع فقط إلى طبيعة اللّفظ المستعمل؛ فالصّرف من صَرَفَ صَرْفًا أمّا التّصريف فمن صَرَّفَ تَصْرِيفًا وكلاهما يتعلّق بالتّغيير والتّبديل والتّحويل. وإن كان قد غلب على استعمال المتأخّرين لفظ الصّرف بدل التّصريف، فاشتقّوا من الأوّل مصطلح " الصّرافة" التي تعني المورفولوجيا Morphologie بحسب المفهوم اللّساني الحديث.

وفي اصطلاح المتأخّرين من علماء العربية، يجعلون الصّرف والتّصريف لفظين مترادفين معناهما واحد، وهو ما ذكره **محمد محيي الدّين عبد الحميد** حينما جعلهما واحدا وصرّح أنّه فعل المتأخّرين[1]. كما يوجد هناك من المحدثين من حاول الفصل بينهما، فجعل مصطلح التصريف أو الجدول التّصريفي أو تصريف الأفعال مقابل المصطلح الفرنسي Conjugaison وجعل مصطلح الصّرف، أو الجدول الصّرفي ،أو صرف الاسم مقابل المصطلح الفرنسي Declainaison [2].

نقول الصّرف من : صرّف فلان الأمر تصريفا دبّره ووجّهه[3].

وهو« فضل الدّرهم في القيمة، وجودة الفضّة، وبيع الذهب بالفضّة، ومنه الصّيرفي لتصريف أحدهما بالآخر»[4]، ونجد صاحب اللّسان يُطلق التّصريف على التّحويل والتّغيير[5]، وصرف المال: أنفقه، وصرف النّقد بمثله: بدّله[6]، «فالتّصريف في الدّراهم والبياعات إنفاقها والتّصريف في الكلام: اشتقاق بعضه من بعض»[7]، ويقال أيضا:« شيء صُرف إلى شيء كأنّ الدينار صُرف إلى الدراهم، أي رجع إليها إذا أُخذت بدله»[8].

1)- محمد محيي الدين عبد الحميد،دروس التصريف،المكتبة العصرية ،لبنان،1995، ص04.
2)- عصام نور الدين ،المصطلح الصرفي ،مميزات التذكير والتأنيث ،الشركة العالمية للكتاب ، ط01،1988، ص73.
3)- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية ط04 ،2004، ص513، مادة(صرف).
4)- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بدون بلد وسنة النشر ، مادة(صرف).
5)- ابن منظور، لسان العرب، ج8، مادة(صرف)
6)- مجمع اللغة العربية، المرجع السابق، ص113، مادة(صرف).
7)- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2003، مادة(صرف).
8)- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص 343، مادة(صرف).

والصّرف كذلك «أن تصرف إنسانا عن وجه يريده على مصرف غير ذلك، وصرّف الشيء أعمله في غير وجه يريده إلى مصرف غير ذلك»[1]، وجاء في تاج العروس: «صرفه عن وجهه يصرفه صرفا: ردّه فانصرف»[2].

لقد وردت مادّة(**صرف**) في القرآن الكريم بمختلف اشتقاقاتها في مواضع كثيرة، و منها قوله تعالى:﴿ **وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾ **(البقرة: 164)**، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا ۚ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ** ﴾ **(التوبة: 127)**.

إنّ مختلف اشتقاقات مادة **(صرف)** في القرآن الكريم تحمل معنى التّغيير والتّحويل والتّبديل[3].

6-2/الصّرف في الاصطلاح: يُعدّ علم الصّرف من أجلّ علوم العربية، فقد لقي عناية كبيرة من القدماء والمحدثين، أمّا عن حدّه فقد أعطاه العلماء مجموعة من التّعاريف، فهذا **سيبويه** يعرّفه بقوله: « هذا ما بنت العرب من الأسماء والصّفات والأفعال غير المعتلّة والمعتلّة وما قيس من المعتلّ الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه وهو الذي يسمّيه النّحويون التّصريف والفعل»[4].

نلاحظ من خلال هذا التّعريف أنّ **سيبويه** قصر تعريف التّصريف على قياس ما لم يأت عن العرب على ما جاء عنهم، وهذا نوع واحد من الاشتقاق، في حين نجد الخليل في معجمه **العين** يجعل التّصريف شاملا لأنواع الاشتقاق حيث يقول:« والتّصريف اشتقاق بعض من بعض»[5] ،وشرح **أبو سعيد السّيرافي** مُراد سيبويه بالتّصريف بقوله:«...وأما التّصريف التّصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزّيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى...» [6] ، إذن فمعنى التّصريف عند **سيبويه** هو« أن تبني من

1)- ابن منظور، لسان العرب ، مادة(صرف).
2)- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 24، مادة(صرف).
3)- فاطمة جريو، المصطلح الصرفي عند عبد الكريم الفكون من خلال شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008، ماجستير، ص14.
4)- ، سيبويه ،الكتاب، ،ط03،القاهرة ،1988 ، ج04، ص242.
5)- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج7، ص109.
6)- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، معجم ودراسة، مكتبة ناشرون، لبنان، ط01، 2003، ص20.

الكلمة بناءً لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم، وهذا هو المعروف عند المتأخّرين بمسائل التمرين»[1].

أمّا **ابن السرّاج** فقد عرّفه بقوله:«ما عرض في أصول الكلام و ذواتها من التّغيير»[2] وبهذا لا يختلف كثيرا عما أراده سيبويه من التّصريف، وكذلك يتّفق مع ما أورده **ابن جني في** كتابه **المنصف** حين قال:«التّصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى...»[3]، وكذلك يتّفق مع ما ذكره **أبو علي الفارسي** في **التّكملة على الإيضاح** حيث جعل الصّرف قسما من النّحو، فقال في تعريف النّحو:«النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلمة، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها»[4]، وقد اختلف **ابن الحاجب** عن سابقيه في جعل الصّرف علما في تعريفه للصّرف، حيث قال:«التّصريف علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[5]؛ والتّصريف عند **ابن عصفور** هو« معرفة ذوات الكلم في أنفسها من من غير تركيب»[6]، أي إنّ الصّرف يهتم بالكلمة ويدرسها دون النظر إليها داخل التّركيب بعكس النّحو الذي يدرس الكلمة ضمن تركيب معيّن، وعلاقتها بالكلمات المجاورة لها، ويؤكد **ابن عصفور** في موضع آخر أنّ « التّصريف ينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني... والآخر من قسمي التّصريف تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التّغيير دالاّ عل معنى طارئ على الكلمة»[7]، وتناول هذا المصطلح أيضا أيضا ابن مالك، فقال:« التّصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحّة وإعلال وشبه ذلك»[8]، وتعريفه هذا يتطابق تماما مع تعريف **ابن الحاجب.**

هذه بعض تعار يف علم التّصريف عند القدامى، وفيما يلي بعض تعار يف هذا العلم عند المحدثين: « الصّرف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب...أي بالمعنى العلمي تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا

1)- المرجع السابق، ص19.
2)- أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج03، ط03 ، بدون سنة النشر ، ص231.
3)- أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف في شرح كتاب التصريف، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ج1 ط01، 1945، ص4/3.
4)- أبو علي الفارسي، التكملة، تح حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، الرياض، بدون سنة النشر، ص181-182.
5)- ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تح حسن أحمد العثمان، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط01، 1995، ص06.
6)- ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ج01، ط01، 1996، ص33.
7)-المرجع نفسه، ص33.
8)- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، 1967، ص290.

يحصل بها...وبذلك يقترب معنى الصّرف من معنى مصطلح **المورفولوجيا** في الدّراسات اللّغوية الحديثة»[1].

- « دراسة الصّيغ اللّغوية وخاصّة التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدا»[2].

- « تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي»[3].

والملاحظ على تعريفات المحدثين أنّها ركّزت على بنية الكلمة المفردة، غير أنّ أغلبها أرجع التّغيير لغرض معنوي وهو بذلك يُخرج الكثير من مسائل التصريف كالإبدال والإدغام والإمالة.

من خلال ما سبق نجد أنّ الصّرف يبحث في الكلمة حالة إفرادها أي خارج سياق التّركيب فيبيّن الحروف الأصلية من الزّائدة والصّحيحة من المعتلّة، دون النّظر إلى ما يعتري أواخرها من رفع ونصب وجزم وجرّ أو بناء.

7- المبحث السابع :علاقة علم الصرف بعلمي الدلالة والنحو:

7-1/علاقة علم الصّرف بعلم الدّلالة: تتّضح العلاقة بينهما في أنّ دلالة كثير من الكلمات تبقى رهينة قيمتها الصّرفية، وعلى الألسني أن يكشف هذه القيم ، ويحدّد الوظائف الصّرفية للكلمات أو المورفيمات ليتمكّن من تحديد دلالة الكلمة، وبالتّالي الجملة – إن وردت في الجملة– فالمعاني الصّرفية للكلمات أو الوظائف الصّرفية كما يسمّيها الدّارسون؛ هي المعاني التي تبنى عليها دلالة الكلمات والجمل، والمعنى الصّرفي هو ما يستفاد من الأوزان والصّيغ المجرّدة فاسم الفاعل مثلا اسم مشتقّ على وزن فاعل من الثّلاثي ، وهو يدلّ على معنى مجرّد حادث وعلى فاعله ،ولذا فهو يشتمل على معنيين :

- المعنى المجرّد الحادث من مورفيم الجذر (الفعل).

1)- ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، ط01، 1996، ص10.
2)- عبد الفتاح الدجني، في الصرف العربي، تقديم عبد السلام هارون، مكتبة الفلاح، الكويت، ط02، 1403هـ، ص16.
3)-عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة النشر ، ص07.

- الفاعل الحادث من مورفيم الصّيغة (فاعل)، نحو :**كاتب** - مثلا- تدلّ على معنى الكتابة الحاصل منة الدّلالة المعجمية لـــ : (كتب) ،إضافة إلى الذّات التي كتبت.[1]

كما تظهر العلاقة بين العلمين من اختلاف معاني الصّيغ، أو قل من اخـــتلاف معـــاني المورفيمات السّابقة واللاّحقة، فالطّالب غير الطّالبة؛ لأنّ التّاء مورفيم تأنيث، والكتاب غيـــر كتاب؛ لأنّ الألف واللاّم مورفيم تعريف، ومثل ذلك في الأفعال : (**نصر، ناصـــر ، انتصـــر استنصر، تناصر**) فكلّها متباينة الدّلالة، لما يحمله كلّ فعل منها من صيغة، على الرّغم مـــن اشتراكهما جميعا في جذر لغوي واحد .إضافة إلى دلالـــة الصّـــيغة الصّـــرفية أي الدّلالـــة الصّرفية التي هي أساس بحثنا فمن خلالها ستتجلّى قـــوّة العلاقـــة بـــين العلمـــين الدّلالـــة والصّرف.[2]

7-2/علاقة علم الصّرف بعلم النحو : لقد عدّ علم الصّرف خطوة تمهيديّة للنّحو، و مقدّمة له و ذلك لأنّ موضوع الصّرف وهو بنى الكلمة و أصولها، و موضوع النّحو هـــو الكلمـــة و عوارضها ، و ما كان اهتمام الدّارسين بالمستوى الأدنى للّغة و هـــو الكلمـــات، إلا وســـيلة لخدمة المستوى الأعلى و هو (الجمل)، وعلماء العربيّة القدماء لـــم يفصـــلوا بـــين النّحـــو والصّرف ،وإنّما هناك من دعا إلى أن يكون درس الصّرف قبل درس النحو .**فابن جنّي** في كتابه **المنصف** يقول :« والتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثّابتة، والنّحـــو إنّمـــا هـــو لمعرفة أحواله المتنقّلة ؛ألا ترى أنّك إذا قلت :قام بكرٌ ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ، فإنّـــك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمـــة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف لأنّ معرفة ذات الشيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقّلة ».[3] هذا على طريقـــة المتقدّمين من النّحاة فإنهم يطلقون النّحو على ما يشمل التّصريف، أما المتأخّرون فيـــرون أن الصّرف قسيم النّحو لا قسم منه فيعرّف كلّ منهما بتعريف يميّزه عن قسيمه وعن كـــلّ مـــا عداه .

1) - خليفة بوجادي ،محاضرات في علم الدلالة، بيت الحكمة،للنشر والتوزيع الجزائر ط2008،01، ص91.
2) - محمد سعد محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص18.
3) - ابن جني ،المنصف في شرح كتاب التصريف ،تح محمد عبد القادر أحمد عطا ،دار الكتب العلمية ،ط1990،01،ص34.

يرى الدّكتور **تمّام حسان** أنّ النّحاة العرب قد قدّموا لدراسة النّحو بباب صرفيّ هو الكلام وما يتألّف منه، والنّحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصّوتيات والصّرف المختلفة في عرض الأغلب الأعمّ من تحليلاته وفي الرّمز لعلاقاته وأبوابه، حتى إنّنا لنجد القرائن اللّفظيّة الدّالّة على أبواب النّحو المختلفة، هي في جملتها عناصر تحليليّة مستخرجة من الصّوتيات والصّرف، من ذلك اشتراط صيغة صرفيّة ما، لتكون مبنى لباب نحويّ ما ،كما أورد **تمّام حسان** أهميّة المباني الصرفيّة بالنسبة للنّحو حينما ذكر عناصر النّظام النحويّ بقوله : « والعنصر الرّابع من عناصر النّظام النّحوي هو ما يقدّمه علما الصّرف والصّوتيات لعلم النّحو من المباني الصّالحة للتّعبير عن معاني الأبواب وتلك الصّالحة للتّعبير عن العلاقات فليس للنّحو من المباني إلاّ ما يقدّمه له الصّرف، ومن هنا ندرك مدى التّرابط بين العلمين حتّى ليصبح التّفريق بينهما صناعيّا لا يبرّره إلاّ الرّغبة في التّحليل» [1].

وممّا يؤكّد العلاقة بين المستويين الصّرفي والنّحوي تلك المباحث المشتركة ذات الوظائف الصّرفية والنّحوية، إذ بها تتبادل الأبنية والصّيغ ليكون إعمالها، وأحكامها وكلّ ما يختصّ بها مبنياً على شيءٍ معلوم مفهوم، ومن أراد معرفة النّحو عليه أن يبدأ بمعرفة الصّرف وليس ذلك بمقصور على المصادر والمشتقّات بل لابدّ أن يشمل كلّ المباحث ذات الوظائف الصّرفية والنّحوية .

ثمّ إنّ النّحو يولي البناء الصّرفي بصيغه المختلفة اهتماما كبيرا في عرض تحليلاته وفي علاقات أبنية الكلم بعضها ببعض، فمن ذلك أبواب المفعول المطلق والمفعول لأجله واشتراطهما المصدريّة وجمود التمييز واشتقاق الحال والنّعت الحقيقي وصيغ المبني للمفعول في نائب الفاعل وعمل المصدر والمشتقّات وغير ذلك.

وقد كان تقسيم النّحاة للكلم إلى ثلاثة أقسام وهي: اسم وفعل وحرف، مراعاة للشّكل والوظيفة وإنّ التّقسيم على أساس المبنى دون اعتبار للمعنى الذي ينشأ من تغيير النّظم والبناء ليس هو الطّريقة الّتي يمكن الاستعانة بها في أمر الفصل بين أقسام الكلام لاستنباط المعنى المراد من التّأليف، فلا بدّ أن يتمّ التّفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، لأنّ لكل بناء جهة تربطه في التّأليف مع غيره من السّوابق واللّواحق والرتبة، فالصّورة الإعرابية

1)- تمام حسان، مرجع سبق ذكره، ص34-35.

تحدثها النّسبة والرّتبة والصّيغة والحدث وعلاقته بالزّمن والتّعليق والتضامّ وملاحظة المبنى والمعنى معا يوجد مكانا مستقلا للصفة، وكذلك المصدر واسمه، كما أنّ البناء الواحد قد يتّخذ معاني وظيفيّة بالنّقل من قسم إلى آخر كأسماء الزّمان والمكان والأفعال النّاقصة النّاسخة وأفعال المدح والذمّ والتعجّب والأسماء الموصولة والظّروف، بعد الأخذ بالقرائن اللّفظية والمعنوية في النّظام النّحوي [1].

8- المبحث الثامن: مجال الصّرف ومكونات النظام الصّرفي :

يختصّ علم الصّرف بالأسماء المتمكّنة أي المعربة ،ولا مجال له في الأسماء المبنيّة كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة كما يختصّ أيضا بالأفعال المتصرّفة ولا يدخل الأفعال الجامدة مثل :ليس ، نعم، بئس، حبّذا، وأمّا الحروف بجميع أنواعها فلا يدخلها علم الصّرف.

وقد ذكر **ابن عصفور** في كتابه - **الممتع في التّصريف** - أنّ :« التّصريف لا يدخل في أربعة أشياء وهي : الأسماء الأعجميّة كإسماعيل وداود لأنّها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللّغة، والأصوات كـ(غاق) (صوت الغراب) ونحوه ،لأنّها حكاية ما يصوّت به وليس لها أصل معلوم .والحروف وما شبّه بها من الأسماء المتوغّلة في البناء نحو من وما وما عدا ما ذكر من الأسماء العربيّة والأفعال يدخله التّصريف»[2] ،ونفس المعنى أورده **ابن هشام** في كتابه **أوضح المسالك** [3].

وهناك من المحدثين من رأى أنّ كلّ دراسة تتّصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدّي إلى خدمة العبارة والجملة أو- بعبارة بعضهم- تؤدّي إلى اختلاف المعاني النّحوية–كلّ دراسة من هذا القبيل هي صرف[4].

أمّا عن النّظام الصّرفي في اللّغة العربيّة ، فيرى **الدّكتور تمّام حسان** أنّه يتكوّن من ثلاث دعائم هامّة :

1)- حمود ناصر علي نصار، علاقة علم الصرف بعلم النحو ،جامعة اليمن ،ماجستير،2002 .موقع الكتروني:المركز الوطني للمعلومات، www.yemen-ni info. 02 مارس 2014، الساعة 14:00 .
2)- ابن عصفور، مرجع سبق ذكره ، ص35-36.
3)- ابن هشام ،أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ،مكتبة الآداب مصر، ص170.
4)- كمال بشر، دراسات في علم اللغة ، دار المعارف،القاهرة ، ط04،1979 ، ص120.

1- مجموعة من المعاني الصّرفية التي يرجع بعضها إلى التّقسيم (تقسيم الكلم)؛كالاسميّة والفعليّة والحرفيّة، ويرجع بعضها الآخر إلى التّصريف (تصريف الصّيغ) كالإفراد وفروعه والتكلّم وفروعه وكالتّذكير والتّأنيث والتّعريف والتّنكير، ويرجع بعضها الثّالث إلى مقولات الصّياغة الصّرفية، كالطّلب والصّيرورة والمطاوعة والألوان والأدواء والحركة والاضطراب أو إلى العلاقات النّحوية كالتّعدية والتّأكيد وهلمّ جرّا .

2- طائفة من المباني (Morphèmes) تتمثّل في الصّيغ الصّرفية واللّواصق والزّوائد والأدوات، فتدلّ هذه المباني على تلك المعاني أحيانا بوجودها إيجابا وأحيانا بعدمها سلبا وهو ما يسمّونه (Zéro Morphèmes) ويسمّيه النّحاة (الدّلالة العدميّة) وهي نفسها دلالة الحذف والاستتار والتّقدير والمحلّ الإعرابي عندهم .

3- طائفة من العلاقات العضويّة الايجابية وهي وجوه الارتباط بين المعاني وطائفة أخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى كالعلاقة الايجابية بين **(ضرب)**و**(شهم)**من حيث تشابهها في الصّيغة فهي (فعل) فيهما وكالمقابلة التي تتمثّل في القيم الخلافية بين أحدها والآخر من جهة المعنى؛ فأوّلهما (مصدر) وثانيهما (صفة مشبّهة) وتفرّق اللّغة بين الكلمة وصاحبتها بمثل هذه المقابلات؛ كاعتبار التجرّد في مقابل الزّيادة والصّيغة في مقابل الصّيغة الأخرى، والتكلّم في مقابل الخطاب والغيبة والاسمية في مقابل الفعلية والتذكير في مقابل التّأنيث وكالمذكّر في مقابل المؤنّث وكالمتكلّم في مقابل المخاطب والغائب، والاسم في مقابل الفعل ، فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتّذكير والتّأنيث مثلا تكون بين المعنى والمبنى كالمذكّر والمؤنّث . وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي فلا يتصور نظام بدونها [1] .

1) - تمام حسان ،مرجع سبق ذكره ،ص35-36 وينظر ، ص82.